الباب الثالث

الاقتصـــــاد الكلى

MACROECONOMICS

الفصل الأول: نظرية الدخل القومى

الفصل الثانى: النظريات الاقتصادية الحديثة

الفصل الثالث: السياسة الاقتصادية وعلاج مشكلات الاقتصاد الكلى

تقديم لمبادىء الاقتصاد الكلي:

يبحث التحليل الاقتصادى الكلي في المتغيرات الاقتصادية للمجتمع ككل حيث يتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه. مثل الناتج الكلي والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والعلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والتضخم والبطالة. ولعل أهم المتغيرات الاقتصادية التى يتناولها التحليل الاقتصادى الكلى: الطلب الكلي المتمثل في الإنفاق الكلي، والعرض الكلي المتمثل في الناتج الكلي من مختلف السلع والخدمات.

النظرية التقليدية أو الكلاسيكية فى التوظف ثبت عدم صحتها عندما ظهر الكساد العالمى الكبير فى ثلاثينيات القرن العشرين، مما أدى إلى ظهور النظرية الحديثة أو النظرية الكينزية والتي كان لها أهمية كبرى. ففي عام ١٩٣٧ م قدم الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز تفسيرا جديدا للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف الكامل، وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف والنقود وسعر الفائدة، والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة، إلى أن ظهرت مشكلة التضخم الركودي Deflation فى النصف الأول من القرن العشرين، والتضخم الركودي هو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة.

وقد سبق الاشارة إلى التفرقة بين مفهومي التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي، حيث يبحث الأول في سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية في المجتمع كالمستهلك الفرد والمنتج أو المنشأة الفردية والآثار المترتبة على ذلك. ويبحث التحليل الكلي في المتغيرات الاقتصادية للمجتمع ككل حيث يتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعة. مثل الناتج الكلي والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والعلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار والتضخم والبطالة.

ويتكون هذا الباب حول مبادئ التحليل الاقتصادى الكلى ثلاثة فصول:

يتناول الفصل الأول شرح نظرية الدخل القومى، أما الفصل الثانى فيعرض تبسيطا لأهم النظريات الاقتصادية الحديثة، ويتناول الفصل الثالث شرح السياسات الاقتصادية.

الفصل الأول

نظرية الدخل القومى

المبحث الأول: نـدرة الموارد الاقتصادية وضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة

المبحث الثانى: التبادل ودورة الدخل القومى

المبحث الثالث: نظرية التشغيل أو التوظف

المبحث الأول

نـــــدرة الموارد الاقتصادية

وضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة

يتناول المبحث الأول شرح موضوع ندرة الموارد الاقتصادية وضرورة اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة فى مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: الموارد والرفاهة الاقتصادية.

المطلب الثانى: ندرة الموارد وترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: الموارد والرفاهة الاقتصادية:

أولا: الموارد الاقتصادية:

ان التزايد المستمر فى الحاجات الإنسانية يعد من السمات الرئيسية الكبرى للمجتمعات الحديثة حيث يكاد لايمر يوم دون ظهور حاجات جديدة لعدد كبير من الأفراد يرغبون فى إشباعها. وهكذا أصبحت حاجات الإنسان فى المجتمعات الحديثة بصفة خاصة لانهائية أو غير محدودة.

ويتوصل الإنسان إلى إشباع حاجاته عن طريق مختلف المنتجات من السلع والخدمات القابلة لإشباع هذه الحاجات، فهذه المنتجات هى الوسائل الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية لكن الإنسان لايمكنه الحصول على هذه المنتجات إلا باستخدام موارد مختلفة قادرة على إنتاجها مثل العمل والأرض والآلات والمواد الأولية والطاقة المحركة وغيرها. وتتميز هذه الموارد بالخصائص التالية:

١- أنها محدودة الكمية أو المقدار بالنسبة لكافة المنتجات التى يحتاجها جميع أفراد المجتمع. ولهذا فإنها تعتبر نادرة نسبيا، أى بالنسبة إلى الحاجات التى يمكنها أن تسهم فى إشباعها. ولو لم تكن هذه الموارد نادرة بالنسبة إلى الحاجات التى يحس بها الإنسان لما كان لتعدد الحاجات أى مغزى اقتصادى. كذلك لو لم تكن الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة لما كان لندرة الموارد بدورها أية أهمية اقتصادية. ويترتب على هذه الندرة النسبية للموارد وهى تسمى بالموارد الاقتصادية. عدم إمكان إشباع كافة الحاجات الإنسانية منها وبالتالى حتمية اختيار أنواع الحاجات التى ستستخدم الموارد المتاحة لإشباعها وكذلك مدى أو درجة هذا الإشباع مما يعنى التضحية بإشباع كافة الحاجات الأخرى غير المختارة. أيضا فانه يترتب على هذه الندرة النسبية فى الموارد وجوب الاقتصاد فى استعمالها، ومن هنا كان وصفها بالاقتصادية تمييزا لها عن الموارد غير المحدودة الكمية أو المقدار مثل الهواء.

٢ – الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام فى وجوه مختلفة، فالعمل قادر على إنتاج منتجات لاحصر لها والأرض يمكنها أن تنتج العديد من المحصولات الزراعية وأن تقام عليها شتى أنواع المبانى وهكذا بالنسبة إلى باقى الموارد. ولهذا فانه يتحتم اختيار ذلك الوجه المحدد من وجوه الاستخدام الذى يوجه إليه كل مورد من الموارد الاقتصادية وكذلك تحديد مدى هذا التوجيه، أى اختيار أنواع المنتجات وكمياتها التى ستخصص هذه الموارد لإنتاجها بعبارة أخرى.

٣ – قابلية الموارد وفى حدود معينة للإحلال محل بعضها فى عملية إنتاج المنتجات، فمن الممكن فى كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس. ومن الضرورى إذن أن نختار تلك النسب التى تستخدم الموارد الاقتصادية وفقا لها فى إنتاج منتج معين.

ومن طبيعة الأمور أن تنشأ علاقات محدودة ما بين أفراد المجتمع، أى علاقات اجتماعية، وهم يصدد سعيهم لاستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم.

ثانيا: عناصر الإنتاج:

حتى يمكننا إشباع حاجتنا مباشرة من الطبيعة فإننا نحتاج لبعض العمليات لإعداد طيبات الطبيعة لتكون جاهزة للاستهلاك، فمثلا الثمار فى الغابات يجب قطفها وتنظيفها وإعدادها للاستهلاك، والأسماك فى البحار والأنهار يجب صيدها وحفظها وإعدادها للاستهلاك، وأيضا مياه النيل يجب تنقيتها وتطهيرها من الملوثات لتكون صحية ومعدة للشرب. وذلك يحتاج إلى جهد وعمل والاستعانة بأدوات معينة، ذلك كله يحتاج اذا إلى العمل وأدوات العمل. عادة ما نجد أن الموارد فى الطبيعة تحتاج إلى عملية تحويل لتكون صالحة لإشباع حاجات الإنسان، وعملية التحويل هذه تسمى عملية الإنتاج بمعناه الضيق، أما اعدادها للاستهلاك عن طريق أجهزة وحفظها ونقلها فنسميه إنتاج بالمعنى الواسع.

وحتى مع قليل من الاستثناءات يمكن القول أنه يلزم لعملية الإنتاج توفر ثلاثة عناصر رئيسية وهى العمل والأرض ورأس المال. ان عملية إنتاج السلع هى عملية تضافر عناصر الإنتاج وينتج فى نهايتها كمية من السلع، ويتضافر كميات معينة من عناصر الإنتاج وخدمات عناصر الإنتاج التى تمثل مدخلات للعملية الإنتاجية، فانه ينتج على المستوى الاقتصادى الجزئى والكلى منتجات معينة وهى مخرجات العملية الإنتاجية.

أما عن مفاهيم عناصر الإنتاج، فانه يقصد بعنصر العمل كل أنواع العمل اليدوى والعمل الذهنى الذى يلزم للإنتاج ويستهدف تحقيق دخل. أن النشاط الأساسى لرجل الأعمال هو إصدار التعليمات وتنظيم العملية الإنتاجية والعمل على تضافر عناصر الإنتاج، وهذه التفرقة بين العمل اليدوى والعمل الذهنى تؤدى إلى تفرقة فى تسمية الدخل فنجد أن العامل يحصل على أجر بينما صاحب العمل المستقل فى اتخاذ قراراته يحصل على ربح.

أما الأرض فتمثل مصدراً طبيعيا للمواد الخام، والغابات والحقول والمياه. وتخدم هذا العنصر الإنتاجى فى شكل تقديم أرض أو مادة خام.

ويفهم رأس المال على أنه جميع أدوات الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية مثل أدوات العمل والإنتاج والآلات.. أسبوع. الخ. ورأس المال يتكون من مجموعة من السلع التى يتم إنتاجها فى عمليات إنتاجية سابقة، رأس المال ليس سلعة للاستهلاك المباشر أى أدوات إنتاج وسلع رأسمالية، أدوات إنتاجية تستخدم فى إنتاج السلع الاستهلاكية فى المستقبل، ولكن هل تعتبر النقود رأس مال ؟ أن رأس المال النقدى لايمثل عنصر إنتاجياً بهذا المفهوم للكلمة، ذلك لأن النقود وسيط للتبادل ومع ذلك فان تعبير رأس المال غالبا ما يطلق على وسائل الإنتاج وأيضا النقود.

ويجب ملاحظة أن كمية ونوعية خدمات عناصر الإنتاج التى تؤدى للعملية الإنتاجية ذات أهمية كبيرة. ان كمية عنصر العمل تنتج من النمو السكانى أى زيادة عدد السكان وذلك يعنى زيادة عدد المشتغلين والقادرين على العمل والذين هم جزء من الزيادة السكانية. ذلك بالقياس إلى إجمالى عدد السكان. أن نوعية العمل تتحدد من خلال المواهب والتعليم. ولهذا السبب فان نوعيات ودرجة مهارة عنصر العمل اللازمة للعملية الإنتاجية تختلف من فرع اقتصادى إلى آخر. كما أن إنجاز عنصر العمل يكون متميزا ومختلفا.

ان كمية الأراضى المتاحة للاستخدام تعتبر ثابتة، وبالنسبة لاستخدامنا الاقتصادى لها فانه يكون لها استخدامات متعددة سواء لمجالات الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات، حيث أن أهميتها للصناعة تتزايد. ولا يمكن اعتبار الأرض سلعة حرة أو غير اقتصادية ذلك لأن الأسباب الهامة لذلك تتمثل فى النمو السكانى السريع والذى يزيد حاجة الإنسان لبناء المساكن والمنشآت، أن نوعية الأرض تختلف تبعا للاستخدام الاقتصادى لها. والثروات المعدنية فى باطن الأرض تعتبر من أهم مميزات هذه الثروة الأرض، كما يميزها أيضا خصوبتها والمناخ السائد فيها.

ولكن إلى أى مدى يتوفر عنصر رأس المال فذلك يتوقف إلى أى مدى لم تستهلك السلعة السابق إنتاجها، كما أن نوعية السلع الإنتاجية تتوقف على مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية، والتى لاتؤثر فقط على أسلوب الإنتاج وإنما أيضا على نوع المنتج وجودته، أن التحول فى الطرق الفنية للإنتاج يمكن أن يؤدى إلى تغيير فى طرق الإنتاج وذلك يعنى أن السلعة الرأسمالية الجيدة أو طرق الإنتاج الجيد يجب توفيرها.

ويفهم من التقدم الفنى ذلك التطور التكنولوجى الذى يسمح بوجود مزايا اقتصادية كبيرة، أما جدوى أسلوب إنتاجى فنى له منافع اقتصادية بالنسبة للوضع الحالى للمعرفة فانه يعتبر سؤالا مفتوحا، ومن وجهة النظر الاقتصادية فانه توجد عدة إمكانيات بديلة لإنتاج سلعة معينة لأداء إنتاج والتى تكون مخرجاتها بأقل قدر من المدخلات وأن تكون مدخلاتها بأقل تكلفة ممكنة تطبيقا لمبدأ الرشد الاقتصادى.

<u>ثالثا: تقسيم العمل:</u>

تتضافر عناصر الإنتاج لتحقيق أفضل النتائج الاقتصادية، كما توجد إمكانية لإحداث تغيير فى كمية عناصر الإنتاج ونوعياتيا على المستوى الاقتصادى الكلى ونقوم بتحليليا، ويهتم بذلك نظرية النمو، كما أن النمو السكانى وتراكم رأس المال يتعلق أيضا بنظرية النمو، وتوجد إمكانية أخرى طبقا للمبدأ العام لدراسة الرفاهية، وهذا موضوع يرتبط بفكرة التخصص وتقسيم العمل الذى يكتسب أهمية

كبيرة اليوم، وقد ابتدعها آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) وهو فيلسوف اسكتلندى الذى وضع كتابه المشهور دراسة فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وقد شرح فيه نظرية التخصص وتقسيم العمل، وتدور نظرية آدم سميث أنه اذا كان على الإنسان أن ينتج السلع اللازمة لإشباع حاجاته مثلما فعل «روبنسون كروزو» فى جزيرته المنعزلة، فانه يصعب لمعظم الناس توفير ذلك بيسر وسهولة، أما فى الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل، فلا ينتج الإنسان كل ما يحتاجه لإشباع حاجته الذاتية بل يتنازل عن ذلك ويدخل فى عملية التخصص فى الإنتاج وتقسيم العمل.

ان آثار تقسيم العمل تظهر فى أن إنتاج كمية من السلع يحتاج إلى توظيف قوة عمل معينة بأفضل شكل اقتصادى، وبغض النظر عن أى شئ، يجب توفيرها. وعند تكرار هذا النشاط الاقتصادى تتضح مواهب وقدرات الفرد وتزيد مهارته وقدرته لإتقان هذا العمل. وطبقا لتميز اختلاف نوعية العمل فان كمية العمل تتزايد، أى تشغيل قوى العمل طبقا لكفاءتها وقدرتها الحقيقية، ومن خلال تقسيم عملية العمل فى خطوات تفصيلية فان إنجاز عنصر العمل سيكون متناسق ومتناغم نسبيا حتى أنه من خلال القدرات والتدريب يكتسب مهارات فائقة، ومن خلال التقيد بإنجاز معين فان الوقت اللازم للتأهيل المهنى سيكون قصيرا نسبيا، كما أن التقدم الفنى من وجهة نظر تقسيم العمل يشمل آلات سيجرى تطويرها والتى ستساهم فى زيادة التخصص وتقسيم العمل وتسمح بإنشاء فروع إنتاج جديدة وعمليات إنتاج أكثر.

وبصفة عامة فان زيادة كمية رأس المال ستؤدى إلى تخفيض نسبى فى العمل اليدوى. وعند إنتاج سلع مادية فان الاقتصاد يتميز بتقسيم متقدم للعمل، كما نجد أن كثيرا من الناس سيعملون فى مجال الخدمات بشكل متزايد نسبيا مثل البنوك والتجارة والتأمين والخدمات العامة.

وتقسيم العمل يجبر فى النهاية على نظام صارم فى العمل خاصة وأنه عندما يجب أن تتفق مواد الإنتاج بحيث تساير سرعة دوران الآلة وإيقاع العمل، هذه الآثار يمكن فقط أن تظهر اذا ما كان تقسيم العمل يؤدى إلى تحول الإنتاج من الورش الصغيرة والإنتاج المنزلى إلى المصانع الكبيرة، أن الاقتصاد الذى يتميز بالتخصص وتقسيم العمل يعنى أن جزء كبير من الإنتاج سيتم إنتاجه بصفة خاصة فى مصانع كبيرة.

ان تزايد الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة يتوقف بصفة جوهرية على المقياس الذى يمكننا من تحقيق آثار ونتائج تقسيم العمل. لقد أشار آدم سميث إلى أن آثار تقسيم العمل بسبب اختلاف نوعيات العمل ودرجاته، يتزايد باستمرار. وبصفة خاصة فان تقسيم العمل على المستوى العالمى يتحقق من خلال قيام التجارة الدولية التى تحقق مكاسب للبلدان المشاركة فيها، وبذلك يمكن أن تصبح التجارة الدولية أساسا لثروة الأمم. أما انعزال الدول عن بعضها وسعيها لتحقيق الاكتفاء الذاتى Autarki وعدم اتباع التخصص وتقسيم العمل وعدم قيام التجارة فيما بينها، فإنها تؤدى إلى انخفاض مستوى المعيشة. وتوجد حدود لكفاءة وفعالية التجارة الخارجية لرفع مستوى المعيشة بسبب تكاليف الشحن والنقل المرتفعة. وبالإضافة إلى حجم السوق، فان حرية الحركة لعنصر العمل لها أهمية كبيرة، كيف يمكننا مثلا الوصول إلى أن قوى العمل سيجرى توظيفها حيث يمكنها أن تنتج وتنجز كأحسن ما يكون ؟ وفى اقتصاد المنافسة أو اقتصاد السوق يجرى حل هذه المشكلة خلال نظام من الحوافز المادية والثواب

والعقاب، والذى ينطلق من مكافأة عناصر الإنتاج طبقا لإنتاجيتها، ويسمى هذا النظام بآلية تخصيص عناصر الإنتاج وتوزيعها بكفاءة على الفروع الإنتاجية Allocation Mechanism.

ومقولة أن الإنسان فى نشاطه الاقتصادى يتعامل مع السلع التى تتميز بأن لها تكلفة تنطبق تماما على مفهوم تقسيم العمل والذى يمكن الاستفادة من مزاياه التى تفوق عيوبه. ومن المشاكل التى تطرأ فى المجال الاجتماعى خاصة فى حالة التقسيم الاجتماعى للعمل بشكل متقدم جدا، نذكر مثلا نظام العمل بالمصنع على السير المتحرك، وفيه نجد أن قوى العمل المشتركة فى العملية الإنتاجية تتخصص فى عملية إنتاجية صغيرة ويرتفع إيقاع العمل مما يؤدى إلى إجهاد شديد للعامل، خاصة اذا كانت معاملته على أساس أجر مقابل عدد القطع المنتجة، وقد لوحظ أن إيقاع العمل الرتيب يقلل من الرغبة فى العمل، كما أن هناك آثار نفسيه من جراء ذلك، والسبب فى عيوب عملية تقسيم العمل أن أجزاء من السلعة سيتم التخصص فى إنتاجها، وبذلك يفتقد العامل العلاقة بناتج العمل ويشعر بالاغتراب.

ان مجالات النشاط ستكون أكثر ضيقا، ونوعية العمل ستكون أكثر تميزا واختلافا وتنتهى الأعمال الإنتاجية التقليدية، وسيكون الحديث فقط عن تشغيل أو توظيف للإنسان فى عمل معين، وهناك أيضا مخاطر جديدة تنشأ من التحول المهنى المطلوب فى تقسيم العمل، ان تقسيم العمل ينتج عنه أيضا أنشطة جديدة ورائعة، والتى تتأثر بدرجة كبيرة بالتطور التكنولوجى وكثيرا ما نلاحظ أن العلاقة بين التطور التكنولوجى وتقسيم العمل وبين التدريب والتعليم تعتبر مجالات متشابكة ومتكاملة أيضا.

ان التخصص وتقسيم العمل يفتح مجالات جديدة للتجديد والابتكار، والتى لاتزدهر إلا فى مجال من الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أما مضار تقسيم العمل فانه يجرى تناولها من وجهة نظر النقد الاجتماعى والثقافى، إلا أن الموازنة بين مزايا وعيوب تقسيم العمل يسمح لنا بإصدار حكم على هذه القضية. ان مزايا تقسيم العمل ستكون الغالبة ويجرى تقديرها بدرجة أكبر، حتى أن قليل من الناس سيكونون مستعدين للاستغناء عن المزايا المتولدة عن تقسيم العمل، وأيضا يمكن تخفيف أو تقليل مثالب وعيوب التخصص وتقسيم العمل.

مما سبق يتضح لنا أن الموارد وعوامل الإنتاج اللازمة لتوفير وتحقيق رغبات الإنسان المتعددة هى موارد نادرة ومحدودة، والندرة هنا هى المسألة المهمة التى تسبب وجود المشكلة الاقتصادية. وفى لغة الاقتصاد نقصد بندرة عناصر الإنتاج والموارد ليس أن كمياتها محدودة وغير متوفرة بصورة مطلقة، وإنما نقصد بذلك بأن كمياتها لاتتناسب مع الحاجة المتعددة لهذه الموارد، فالندرة المقصودة هى الندرة النسبية للموارد وبالنسبة إلى الحاجة إليها.

وتنشأ ندرة عناصر الإنتاج أما بسبب النقص المطلق للمادة أو بسبب اختلاف المكان والزمان. فهناك عناصر للإنتاج أو موارد طبيعية معينة نادرة بطبيعتها، فعنصر اليورانيوم نادر بطبيعته ويحتاج إلى جهد وتكلفة مضنية للحصول على كميات صغيرة منه. وقد تتوفر المادة أو الطبيعة أو الأرض أو رأس المال فى مكان معين، ولكن يكون الأمر نادرا وغير متوفر فى مكان آخر. فمثلا الأرض الصالحة للزراعة لاتوجد فى مكان على نفس الدرجة من الوفرة والجودة. والزمن يصنع مشكلة الندرة،

لأن أكثر المواد التى نحتاجها لاتوجد فى صورة صالحة للاستعمال فورا. ان حاجاتنا إلى السلع استهلاكية ذات جودة وذوق معين، يجعل من الضرورى تحويل المادة الخام من شكلها الطبيعى إلى الصورة التى نود أن تكون عليها لغرض الاستهلاك. هذه الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الأشياء إلى صورة أكثر قبولا من المجتمع تجعل هذا الشيء نادر الوجود طوال هذه الفترة، فعنصر الزمن يسهم اذا فى الإضافة إلى مسألة الندرة النسبية.

خلاصة القول أن وجود الحاجات المتعددة للإنسان فى نفس الوقت مع الموارد المحدودة والنادرة نسبيا يخلق المشكلة الاقتصادية، فانه فى هذه الحالة يلزمنا أن نختار بين الاستعمالات المختلفة للموارد المحدودة بحيث نوجه هذه الموارد لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية ومسألة الاختيار هذه تكون المحور الأساسى للمشكلة الاقتصادية.

ان المشكلة الاقتصادية تتكون اذا من حاجات متعددة ومن موارد محدودة، وأيضا وهذا هو الجوهر من اختيار بين هذه الموارد لاستخدامها فى إنتاج أو تحقيق الإشباعات المختلفة للأفراد. وللعلم فان مشكلة الاختيار تنعدم فى حالتين. والحالة الأولى هى الوفرة التامة فى موارد الإنتاج بحيث أنه لاداعى لتخصيص جزء منهما لإنتاج سلع معينة والباقى لإنتاج سلع أخرى. ان وفرة عناصر الإنتاج تبقى فكرة الاختيار لأنها بطبيعتها أى الموارد متوفرة ولا داعى لإزعاج أنفسنا بالاقتصاد فى استعمالنا لسلعة دون أخرى. والحالة الثانية قد تتفق فيها مشكلة الاختيار أيضا هى أن يكون المورد غير صالح إلا لإنتاج منتج معين دون غيره. فى هذه الحالة يصبح من غير المنطقى أن نفكر فى استخدام بديل للمورد والأمور هناك تصبح فنية بحتة وهى الاهتمام برفع إنتاجية الموارد فى إنتاج السلعة ولكن ليس فى استخدام هذا المورد لإنتاج سلعة بديلة.

المطلب الثانى: ندرة الموارد وترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية:

يواجه علم الاقتصاد الندرة النسبية للموارد بضرورة ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية من أجل علاج المشكلة الاقتصادية للمجتمع وأطراف النشاط الاقتصادى يتخذون هذه القرارات فى حياتهم اليومية، فنجد المستهلكون يسعون للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجاتهم فى ظل مواردهم المالية، كما يقدم المنتجون فى المشروعات الاقتصادية بتنظيم الربح وإنتاج السلع بأقل تكلفة ممكنة، وذلك يعنى ترشيد القرار الاقتصادى، كما تقدم الدولة ممثلة فى السلطات المركزية والمحلية بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وعليها ترشيد قراراتها.

وتتمثل عناصر المشكلة الاقتصادية فى تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها حسب أهميتها النسبية، ثم تنظيم عملية الإنتاج بأسلوب تكنولوجى معين، وتوزيع الإنتاج وهذه المشكلات يهتم بها الاقتصاد الجزئى، ثم مشكلات البطالة والتضخم، والنمو ويهتم بدراستها فرع آخر لعلم الاقتصاد السياسى وهو الاقتصاد الكلى أو التجميعى.

يهتم علم الاقتصاد السياسى بترشيد عملية الاختيار واتخاذ القرار. والإنسان يسعى لإشباع جميع حاجاته ولكن عليه أن يختار بين البدائل، ولكن لأن موارده محدودة فانه يتنازل عند اتخاذ قرار معين لإشباع حاجته أ باستهلاك السلعة أ١، فانه يتنازل عن إشباع حاجته ورغبته ب فى استهلاك

السلعة ب١ مثلا، والإنسان فى سلوكه الاقتصادى عليه أن يقرر عن أى شئ يتنازل. فعلى سبيل المثال اذا كان طالبا يتاح له مبلغ ١٠ جنيهات وعليه تلبية حاجات مثل المأكل والملبس، فانه يمكنه شراء قميصا بعشرة جنيهات أو يأكل فى مطعم بالجنيهات العشرة، فلو أشبع حاجته للغذاء فانه يتنازل عن شراء القميص والعكس صحيح، ان تكلفة الطعام هنا هى التنازل عن شراء القميص، وهذا التنازل يعنى تماما تكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الضائعة Opportunity Cost. وإذا كان ثمن القميص ٣٠ جنيها، فان تكلفة الفرصة البديلة تعتبر ثلاثة أضعاف ثلاث وجبات، هذا بالنسبة لطالب ذو دخل متواضع، أما بالنسبة إلى رجل غنى يفكر كثيرا فيما اذا كان مبلغ مليون جنيه تكفى للإنفاق على سلعة معينة لإشباع حاجاته، فحينما يفكر فى شراء فيلا فخمه أو شراء لوحة فنية لفنان مشهور، هذه التحفة الفنية يكون ثمنها هو التنازل عن شراء الفيلا، ويكون الاختيار فى هذه الحالة هو التنازل عن شراء سلعة أخرى كما فى المثالين السابقين.

ان مفهوم الفرصة البديلة لايسرى فقط على سلوك الأفراد وإنما على الاقتصاد القومى ككل، فلو أن جميع وسائل الإنتاج فى حالة تشغيل كامل فان الإنتاج الكلى فى الزمن القصير لايمكن زيادة، ولذلك يجب اتخاذ قرار للاختيار ما بين السلع الواجب إنتاجها.

وإذا اقتصر ذلك على مجموعتين من السلع فقط، فان مشكلة الاختيار يمكن التعبير عنها فى الشكل التالى:

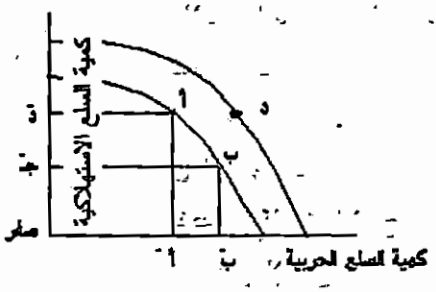

شكل (٤٥): منحنى الامكانيات الانتاجية

ويفترض أنه يجب اتخاذ قرار على مستوى الاقتصاد القومى بين السلع الاستهلاكية والسلع الحربية كالأسلحة وبأنواعها، لذلك نجد أن هناك إمكانيات مختلفة لاستخدام هذه المواد المتاحة وأيضا الجهاز الإنتاجى حيث توجد توليفات لكميات معينة ومختلفة للسلع، فنجد عندما نقرر إنتاج توليفة من السلع عند النقطة ب وتتكون من كمية من ب/، ج/ بدلا من توليفة من السلع عند النقطة أ والتى تشمل أ/، د/، فان ذلك يشمل نموا فى كمية السلع الحربية بمقدار ب / أ / والذى يمثل خسارة أو نقصا

فى السلع الاستهلاكية بمقدار ج/ د/. ويمكن لنا فى نفس الوقت، فى ظل التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج ألا نستطيع إنتاج كمية السلع الاستهلاكية فى النقطة أ، وفى نفس الوقت ننتج كمية السلع الحربية عند النقطة ب. أن جميع توليفات كمية السلع على هذا المنحنى، أو تحته مثل النقطة ج يمكن إنتاجها، أما إنتاج توليفة من السلع خارج هذا المنحنى وليكن فى نقطة د فانه لايمكن فى ظل الظروف الاقتصادية التى يعبر عنها هذا المنحنى.

ان تواجد النقط على هذا المنحنى تكون متماثلة وتكون ما يسمى منحنى إمكانيات الإنتاج ويسمى أيضا منحنى التحويل. أما اذا كان الإنتاج الفعلى يكون تحت هذا المنحنى فى النقطة ج فانه لم يستغل جميع الإمكانيات المتاحة للإنتاج، وذلك يعود ربما إلى أنه لم يتم تشغيل جميع عناصر الإنتاج بكفاءة تامة لوجود حالة كساد اقتصادى مثلا، أو أن المشتغلين تكون إنتاجيتهم منخفضة ومثل هذه المشكلة هى محور نظرية الثمن، وكفاءة تخصيص أو توزيع الموارد الاقتصادية Allokationstheorie، أما النقطة د فإنها تكون فى المدى الطويل يمكن تحقيقها مع تحقق حالة من التقدم الفنى وتوفر كفاءة فى تشغيل عناصر الإنتاج، أما فى المدى القصير فلا يمكن تحقيق ذلك، وفى المدى الطويل يزاح منحنى إمكانيات الإنتاج لأعلى جهة اليمين وذلك يعنى أن إمكانيات الإنتاج قد تزايدت ويتعلق بذلك أن قضايا تمثل فى إجمالها نظرية النمو الاقتصادى، والتى ترشدنا إلى الوضع الذى يمكن فيه توزيع أفضل للموارد للحصول على أفضل نتائج اقتصادية.

والشكل السابق لايوضح لنا فقط أمثلة فى مجال الإنتاج وإنما يوضح لنا أيضا عملية النمو الاقتصادى، وإذا أمكن لنا أن ننظر إلى الوقت كسلعة اقتصادية، فانه يمكننا لذلك أيضا استخدام هذا العرض السابق لتوضيح مشكلات اتخاذ القرار على المستوى القومى، والتى تعنى مثلا مشكلة الاختيار بين وقت العمل والفراغ، وبمعنى آخر كيف يمكن للإنسان أن يقوم بتوزيع وقته الثمين بين العمل المنتج وقضاء وقت فراغ لتجديد نشاطه وحيويته ؟ أن منحنى إمكانيات الإنتاج يوضح لنا بعض القضايا العامة والتى تتمثل فى توزيع الموارد النادرة فى المجتمع لإشباع حاجاته المختلفة، وأيضا لتوزيع وتخصيص الموارد وعناصر الإنتاج لتكون أكثر إنتاجية وتحقيق أعلى نمو اقتصادى. أن المشكلة تتمثل فى تحديد مسار منحنى إمكانيات الإنتاج، وبمعنى آخر كم عدد الوحدات التى يمكن إنتاجها اذا ما كانت كمية السلع البديلة ينبغى زيادتها أو خفضها، وذلك ما يسمى بمعدل التحويل الحدى Marginal Transformationsrate. فى هذا الشكل نجد أن عند نمو وحدات السلع المنتجة بوحدة واحدة أى تزايد المعدل الحدى للإنتاج. لهذا يتحقق قانون تناقص الغلة الحدية والذى يمكن تناوله بتفصيل أكبر عند الحديث عن نشرية الإنتاج.

ان منحنى إمكانيات الإنتاج يتضمن حرية اتخاذ القرار عند الاختيار بين توليفات لمجموعات معينة للسلع فى ظل ظروف إنتاجية وفنية معينة، وبفرض أنه لكى يمكن تحقيق أفضل للأهداف

الاقتصادية باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد، أو بمعنى آخر تعظيم استخدام الموارد، فان السلوك الاقتصادى فى هذا النموذج يتمشى مع سلوك الإنسان الاقتصادى Homoeconomicus. أى أنه سلوك اقتصادى رشيد، واتخاذ القرار طبقا لهذا المبدأ يعتبر رشيدا.

إن السلوك الاقتصادى الرشيد يتخذه الإنسان عند تقريره تحقيق أهدافه بموارده الموجودة فعلاً، وفى ذلك تعظيم للأهداف، هذان المفهومان للمبدأ الاقتصادى صحيحان على مستوى الفرد وأيضا مستوى الاقتصاد القومى ككل، على مستوى المستهلكين وأيضا على مستوى المنتجين. أن السلوك الاقتصادى الرشيد يعنى على سبيل المثال اختيار إنتاج سيارة معينة مثلا فى ظل وسائل إنتاج مختلفة بحيث تكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل ما يمكن، والأمر يكون أكثر تعقيدا فى حالات الترشيد الاقتصادى على المستوى الفردى عند إشباع الحاجات الفردية، مثلا لماذا يشرب الإنسان الظمآن الشاى بدلا من الماء ؟ ربما كان استهلاك الماء أقل تكلفة من استهلاك الشاى، وبذلك فان استهلاك الشاى يكون اقتصاديا غير رشيد، اذا ما كان الهدف هو إطفاء عطشه، فى الحقيقة أن الشخص الذى يشرب الشاى فى هذه الحالة لايكون فقط لإرواء ظمئه وإنما أيضا لإشباع حاجته لتذوق الشاى والاستمتاع به، وإذا نظرنا فى هذه الحالة إلى الشاى كسلعة غذائية فان ذلك يمكن أن يكون أيضا سلوكا رشيدا اذا ما تم استهلاكه لإرواء العطش. ويتشابه مع ذلك أيضا ما نجده من السلع، فان السيارة لاينظر إليها فقط كمجرد وسيلة للانتقال، أو أن الجامعة ليست فقط مؤسسة للتثقيف والبحث العلمى، وذلك طالما أنه لايوجد مقياس موضوعى لإشباع الحاجات، فان الموضوع يكون فى حالة مبدأ الترشيد الاقتصادى مجرد مقولة لسلوك المستهلكين.

وفى حالة تحليل نموذج نظرى معين، فانه توجد فرضية سلوكية كقاعدة تتبع من مبدأ السلوك الاقتصادى الرشيد، ويتبع ذلك أن المنتجين يسعون لتحقيق أكبر ربح ممكن، بينما يسعى المستهلكون إلى تحقيق أقصى منفعة وأكبر إشباع ممكن لحاجاتهم. وهناك نماذج أخرى للسلوك، والتى تعتبر حجة أو برهان ضد فرضية سلوك المنتجين طبقا لمبدأ الرشد الاقتصادى، ففى الحقيقة أنهما شئ واحد، وأن الذى يطمح كمنتج معين إلى الحصول على جزء كبير أو ثابت من السوق فانه يحتاج إلى الاسترشاد بمبدأ الرشد الاقتصادى مثل أى إنسان يريد بلوغ هدفه. وقد جرى انتقاد مبدأ الرشد الاقتصادى أو مبدأ الإنسان الاقتصادى، بحجة أنه بالنسبة لكثير من الناس يكون إنتاج السلع مرتبطا ببذل جهد كبير من العمل. والرد على ذلك أن الجهد المبذول فى العمل يقابله دفع مبلغ معين يستطيع به إشباع حاجاته الاستهلاكية، وبذلك يكون مبدأ الرشد الاقتصادى سليما.

المبحث الثانى

التبادل ودورة الدخل القومى

مقدمـــــة:

تناولنا سابقا طبيعة علم الاقتصاد السياسى كعلم اجتماعى يهتم بدراسة النشاط الإنسانى فى سبيل علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى كثرة الحاجات الإنسانية وندرة الموارد اللازمة لإشباعها، ويدور موضوع هذا الجزء حول قيام عملية التبادل السلعى فى اقتصاد يتميز بدرجة عالية من التخصص وتقسيم العمل وتستخدم فيه النقود كوسيط للتبادل، ويتميز التبادل بالاتساع فى أسواق السلع والخدمات التى لم تعد تقتصر فقط على مكان ثابت بل أن بعضها مثل أسواق الصرف الأجنبى التى تشمل العالم بأكمله. وينتج عن التبادل علاقة للقيمة والثمن، فيجرى على المستوى الجزئى أى مستوى الوحدات الاستهلاكية والإنتاجية تحديد أثمان سلع معينة، ويتم على المستوى الكلى التجميعى، أى حيث تتكون على المستوى القومى دورة سلعية ودورة نقدية.

يتناول هذا المبحث شرح موضوع التبادل ودورة الدخل القومى فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: التبادل الطبيعى والاقتصاد النقدى.

المطلب الثانى: الأسواق والمنافســة.

المطلب الثالث: نموذج التدفق الدائري للدخل.

المطلب الرابع: طرق قياس الناتج القومي.

المطلب الأول: التبادل الطبيعى والاقتصاد النقدى:

ان تقسيم العمل يخلق وضعا يتميز باعتماد الناس بعضهم على بعض. وإذا كان روبنسون كروزو يعيش مستقلا، فانه فى ظل اقتصاد يتميز بالتخصص وتقسيم العمل فان كل إنسان يعتمد على الآخرين، والفرد ينتج فى هذا النظام أكثر مما يحتاجه بصفة فردية، أيضا يحتاج إلى سلع لم يشترك هو فى إنتاجها. أن تزويد الإنسان بهذه السلع يتطلب قيام عملية التبادل السلعى.

وبالنسبة لتقسيم العمل الراقى فى الاقتصاديات الحديثة، فان هناك إمداداً لآلاف الملايين من البشر بالسلع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جميع أنحاء العالم، هذه الشبكة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة نسميها فى علم الاقتصاد بالاعتماد المتبادل Interdependence. ان الحالة الراهنة فى الاقتصاد العالمى والتى تتميز بالاعتماد المتبادل لاتؤدى أبدا إلى حالة من الفوضى أو كارثة للوجود الإنسانى، ذلك لأن النظام الاقتصادى الحديث يعتمد على تكامل وتعاون بين العمليات

الاقتصادية، وذلك من أجل إشباع حاجات الإنسان من السلع والخدمات، أن تنظيم حركة التبادل فى المجتمع تصبح لذلك الواجب الأساسى لكل اقتصاد قومى.

ان تبادل سلعة مقابل سلعة، أو ما يسمى بنظام المقايضة أو التبادل الطبيعى عادة ما تشوبه بعض الصعوبات، فمثلا منتج سلعة معينة يجب عليه أن يجد شخصا آخر فى حاجة إلى هذه السلعة، وأن المنتج الأول قد لاتتوافق رغباته مع المنتج الثانى، ومن المهم فى عملية التبادل أن يتم توافق بين رغبات المتعاملين فى السلعة المتبادلة وعلاقات المتبادل. ان الشرط الهام للتبادل الطبيعى هو التطابق الزمنى للرغبات، فمن ينتج مثلا منسوجات ويحتاج إلى الخبز يجب عليه أن يجد منتجا للخبز يحتاج فى نفس الوقت إلى المنسوجات، وأيضا بنفس القدر والكمية المقبولة كنسبة تبادل بين الخبز والمنسوجات. فمثلا لو كان مترا من القماش يستغرق صنعه خمس ساعات، بينما رغيف من الخبز يستغرق صنعه ساعة واحدة، فان مترا من القماش يستغرق صنعه خمس أضعاف وقت العمل المبذول فى صناعة رغيف من الخبز، لذلك فان مترا من القماش يساوى خمسة أرغفة من الخبز. أو أن نسبة تبادل القماش إلى خبز تساوى ١: ٥.

والواقع أن هناك مشكلات إضافية يمكن أن تنتج من نقل السلع وعدم القدرة على تخزينها، كما أن بعض الخدمات تكون مرتبطة بمنطقة معينة ولايمكن نقلها إلى منطقة أخرى. ان الاقتصاد الذى يتميز بدرجة عالية من تقسيم العمل لايمكن تصور وجوده فى حالة الاقتصاد الطبيعى الذى ينظر إليه على أنه ظاهرة تاريخية مضت أو أنها مرحلة بدائية فى التاريخ الاقتصادى للبشرية، ويكاد ينعدم فى عالمنا المعاصر، وربما يوجد فى حياة القبائل البدائية التى لم تتصل بالمدنية الحديثة أبدا، وتعتبر حالة نادرة تلك التى أذاعتها وكالات الأنباء العالمية فى شهر يوليه سنة ١٩٩٤ من أنه قد اكتشفت قبائل تعيش فى إحدى الجزر المنعزلة بإندونيسيا، ويرجح علماء الإثنربولوجيا أنها تعيش بأدوات عمل ترجع إلى العصر الحجرى، ويتم نظام التبادل الطبيعى أو المقايضة فيما بين أفرادها.

ان مشكلات عملية التبادل غير المباشر أمكن تجنبها باستخدام النقود كمعادل عام لقيم السلع، وذلك يحدث عندما تقوم سلعة معينة بوظيفة المعادل العام للتبادل، كما أنه يكون لها أيضا منفعة ذاتية أى يستطيع الإنسان استخدامها كسلعة أى أن لها منفعة كسلعة. وحول ذلك توجد أيضا أمثلة فى الماضى والحاضر، فمثلاً استخدم الإنسان قديما القواقع والمعادن كوسيط للتبادل وأدت وظائف النقود، وحتى اليوم يستخدم الإنسان الذهب والفضة كوسيط نقدى. ومن خلال استخدام معادل عام للتبادل فانه ينشأ من خلال عملية التبادل غير المباشر عمليتان للتبادل، وهما عملية الشراء أى نقود مقابل سلع، وعملية البيع أى سلع مقابل نقود، وبدلا من تطابق زمنى مزدوج يكفى فى التبادل النقدى عملية تبادل بسيطة ذات اتجاه واحد.

إن الشخص الذى ينتج ويمتلك المنسوجات يجب عليه أن يجد من يطلب سلعته، وهذا لايلزم أبدا أن يكون مالكاً لسلعة معينة سواء خبز أو غيره ليقوم بمقايضتها، أى تبادلها مقابل السلعة التى يرغب فى شرائها. ذلك لأن المشترى يفضل أن يدفع نقودا كمقابل للسلعة المشتراه، والبائع يقبل ذلك. وذلك لأنه فى ظل نظام نقدى فعال توجد الثقة فى أن النقود يمكن فى كل وقت تبادلها مع السلع المرغوب شرائها أو بيعها. ويمكن أن توجد منافع كثيرة للتبادل غير المباشر أى باستخدام النقود. وقد

وجدت عيوب ومخاطر يتعرض لها النظام النقدى، خاصة أنه تنتج النقود فى المجتمعات الحديثة من مادة تكون رخيصة جداً. وأيضا حيث يسود فى العصر الحديث احتكار الدولة لعملية إصدار النقد، فان الخبرة العملية توضح لنا أنه من الصعب أن يتحرك المحتكر مركزه الاحتكارى والذى يستفيد منه، حيث أنه يتمكن من إصدار النقود وترويده بها وامتلاك النقود كوسيط للتبادل، كل ذلك دون أن يقدم مقابلاً لكل هذا.

ان وظائف النقود لاتقوم بها فقط النقود التى تصدرها الدولة وهى أوراق البنكنوت، ولكن أيضا هناك النقود المصرفية وهى نقود الحسابات الجارية، والتى تؤثر فى كمية النقود بالمجتمع وتكون أحد أسباب حدوث التضخم. ولاتوجد فقط مشكلة الرقابة الحكومية على الإصدار النقدى وإنما أيضا توجيه السياسة النقدية بحيث تعمل على ضبط كمية النقود وتقييد الائتمان حتى لايحدث توسع نقدى وزيادة فى كمية النقود مما يساهم فى حدوث التضخم.

المطلب الثانى: الأسواق والمنافســـة:

أولا: تعريف السوق Market:

يعرف السوق بأنه بقعة جغرافية معينة يتم فيها شراء وبيع السلع حيث تلعب القوى المحددة للسعر دورها. فجزء هام من النظرية الاقتصادية يدور حول شرح تحديد الأسعار فى السوق. وعندما اكتملت نظرية السوق وجدنا أنها امتدت لتشمل سلعاً كالقطن والقمح. وامتدت نظرية السوق لتشمل الأسواق المستقبلة لسلع لم تنتج بعد ولم تشترى أو تباع، فيما يسمى سوق الاختيارات Options وسوق المستقبليات Futures. المفهوم التقليدى للسوق أنه المكان أو المجال الذى يتم فيه تفاوض البائعين والمشترين لمبادلة سلعة ذات خصائص محددة والتى يتحقق فيه نقل ملكية السلعة. ولايشترط التواجد المادى للسلع فى السوق إلا أنه عادة ما تتجه السلع إلى مراكز الاتجار فيها.

ويهمنا هنا أن نميز بين نوعين من الأسواق:

١ – سوق السلع والخدمات التى تبيع فيها المنشآت منتجاتها من السلع والخدمات.

٢ – سوق خدمات عناصر الإنتاج، حيث يقوم القطاع العائلى ببيع خدمات عناصر الإنتاج التى يسيطرون عليها.

ومن خلال تفاعل آليات السوق يتم توزيع الموارد بواسطة قرارات الإنتاج والبيع والشراء التى تتخذ بواسطة المنشآت والمستهلكين والسلطات المركزية. واقتصاديات السوق الحرة Free-market economy إنما هى تلك الاقتصاديات التى تلعب فيها قرارات الأفراد والمنشآت، دون السلطة المركزية، الدور الرئيسى فيما يتعلق بتوزيع الموارد. واقتصاديات السوق الحرة إنما تعرف بأنها الاقتصاديات الرأسمالية، وتتحدد فيها الأثمان طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب أى آليات السوق.

ثانيا: أطراف النشاط الاقتصادى واتخاذ القرارات:

تدور اقتصاديات السوق حول دراسة سلوك كل من الأفراد والجماعة والسلوك إنما يتضمن اتخاذ قرارات عن طريق الاختيار بين البدائل. فمن الذى يتخذ هذه القرارات ؟

(أ): القطاع العائلي Household Sector:

كما يسمى بقطاع المستهلكين. والوحدة في هذا القطاع هي الأسرة أو العائلة، وفي نظرية الطلب تعتبر الأسرة أنها الوحدة الأساسية وتفترض نظرية الطلب أن الأسرة تتخذ قرارات متسقة وأن سلوكها في السوق كما لو كانت الأسرة تتكون من فرد واحد. ويقوم القطاع العائلي باتخاذ نوعين من القرارات الهامة: أولها كيف تقوم الأسرة بإنفاق دخلها ؟ أو بعبارة أخرى ما هي السلع والخدمات التي تقوم الأسرة بشرائها وبأي الكميات. وثانيها أن يقوم القطاع العائلي ببيع الموارد التي يملكها أو بعرض خدمات هذه الموارد. إن قطاع المستهلكين في اتخاذه لجميع القرارات يكون هدفه تحقيق أكبر قدر من الإشباع.

(ب): قطاع الأعمال:

والوحدة في هذا القطاع هي المنشأة الاقتصادية، وهي التي تتخذ القرارات فيما يتعلق بتوظيف الموارد وإنتاج السلع والخدمات، وهي التي تقوم ببيع السلع والخدمات التي تنتجها إلى المنشآت الأخرى أو إلى المستهلكين. والمنشأة الاقتصادية تعتبر أنها وحدة السلوك في جانب العرض مثلها في ذلك مثل المستهلك الذي يعتبر وحدة السلوك في جانب الطلب. ويفترض عادة في مثل هذه الظروف أن المنشأة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح.

(جـ): الدولة:

وهي السلطة المركزية بما فيها الأجهزة والمصالح والهيئات الحكومية التي تخضع لسلطات الحكومة المحلية أو المركزية. فهي المؤسسات التي تتمتع بسلطات قانونية وسياسية في فرض رقابة على متخذي القرارات من الأفراد والمنشآت وكذلك على الأسواق. وليس هناك هدف واحد تتصرف على أساسه هذه الأجهزة الحكومية، وتدفع في سياستها بمجموعة من الأهداف التي يمكن تحديدها ومن الممكن استخدامها كأساس لتقييم كفاءة تصرفات السلطة المركزية.

المطلب الثالث: نموذج التدفق الدائري للدخل:

أولا: ماهية الدخل والناتج القومي:

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، ومقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات. فأي اقتصاد في العالم إنما يقوم بإنتاج العديد من السلع والخدمات. وبإعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، فان مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض ما يعرف بنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل، والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الاقتصادية، وتشمل القطاع العائلي أو المستهلكين والقطاع الإنتاجي أو رجال الأعمال والحكومي والعالم الخارجي.

الناتج القومي هو القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة. أما الدخل القومي فهو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة. علما بأن الدخل القومي هو نفسه الناتج القومي معبراً عنه بوحدات نقدية، فالراتب الذي يتسلمه الموظف هو عبارة عن إنتاجه في عمله معبرا عنه في صورة نقود.

وقبل أن نتناول بالتفصيل شرح نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل يجدر بنا أن نعرض بعض التعريفات الهامة فيما يلي:

(١) الطلب الكلي والعرض الكلي:

الطلب الكلي يشمل إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين. أما العرض الكلي فهو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع في فترة زمنية معينة. ويتحقق التوازن بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي فاذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور التضخم وإذا حدث العكس فسوف يظهر ما يعرف بالركود.

(٢) التفرقة بين التدفق والرصيد:

التدفق هو تغير خلال فترة زمنية معينة أما الرصيد فهو كمية ثابتة في لحظة معينة. فمستوى التوظف ورأس المال والنقود والثروة تعتبر أرصدة حيث يمكن تحديدها في لحظة معينة من الزمن. أما الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي كلها تيارات أو تدفقات.

(٣) التفرقة بين الدخل والثروة:

الدخل هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد، أما الثروة فهي رصيد الفرد في لحظة معينة. والعلاقة بينهما هي أن الثروة تعمل على تدفق الدخل، كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة.

(٤) الإنفاق الكلي:

الإنفاق الكلي هو الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة.

ثانيا: التدفق الدائري للدخل القومي:

يرتكز بنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل على اعتبار أن كل جنيه ينفق من قبل شخص معين يمثل في الوقت نفسه دخلا لشخص أخر. ولتوضيح ذلك نفترض ابتدءًا إننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق لايتعامل مع العالم الخارجي ولا دور للحكومة فيه مكون فقط من قطاعين العائلي والمنتجين مع افتراض أن الدخل الذي يحصل علية القطاع العائلي ينفق بأكمله على السلع الاستهلاكية والخدمات.

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

١. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل وارض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

٢. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والفائدة لرأس المال والربح للتنظيم. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.

٣. يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع نهائية وخدمات يقدمها للقطاع العائلي.

٤. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات. ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج القومي.

والشكل الموضح لاحقا هو ملخص للتدفقات الدائرية السابقة، ومنه يتضح أن الناتج القومي يولد دخلا والدخل يتم إنفاقه على الناتج القومي وهكذا. وتشكل عملية التبادل علاقات للقيمة يطلق عليها الثمن. وإذا ما كانت عمليات التبادل تتم باستخدام النقود، فان علاقات القيمة يعبر عنها بالنقود أى بالثمن النقدى، وفى حالة التبادل الحر فان الثمن يكون نتيجة لتصورات كلا من طرفى التبادل فى

السوق. أن جانب الطلب يقابله الجانب الآخر فى السوق وهو جانب العرض فى درجات مختلفة لإنتاج السلع طبقاً لتقسيم العمل، وتتم عمليات الشراء والبيع للسلع النصف مصنعة والنهائية. وعلى درجة عالية من التجريد يمكن التمييز بين طرفين متعاملين فى السوق، وذلك باستثناء الدولة فى نشاطها الاقتصادى، وتتمثل عمليات التبادل الهامة فيما بين قطاع العائلات وقطاع الأعمال. فقطاع العائلات يعتبر مصدرا لخدمات عناصر الإنتاج وأوجه الطلب على السلع الاستهلاكية. ويحتاج قطاع الأعمال إلى إنتاج السلع، ويطلب خدمات عناصر الإنتاج من قطاع العائلات، ويقدم لقطاع العائلات السلع الاستهلاكية. ونشرح ذلك فيما يلى:

(١) دورة السلع والخدمات:

ان المنتجين أو قطاع الأعمال، والمستهلكين أو القطاع العائلى، يتخذون القرارات فيما يتعلق بشراء وبيع السلع وخدمات عناصر الانتاج. ويمكن تلخيص ذلك فى الشكل التالى الذى يوضح كل من قطاع الإنتاج وقطاع الاستهلاك وكل من سوق السلع والخدمات وسوق خدمات عناصر الإنتاج.

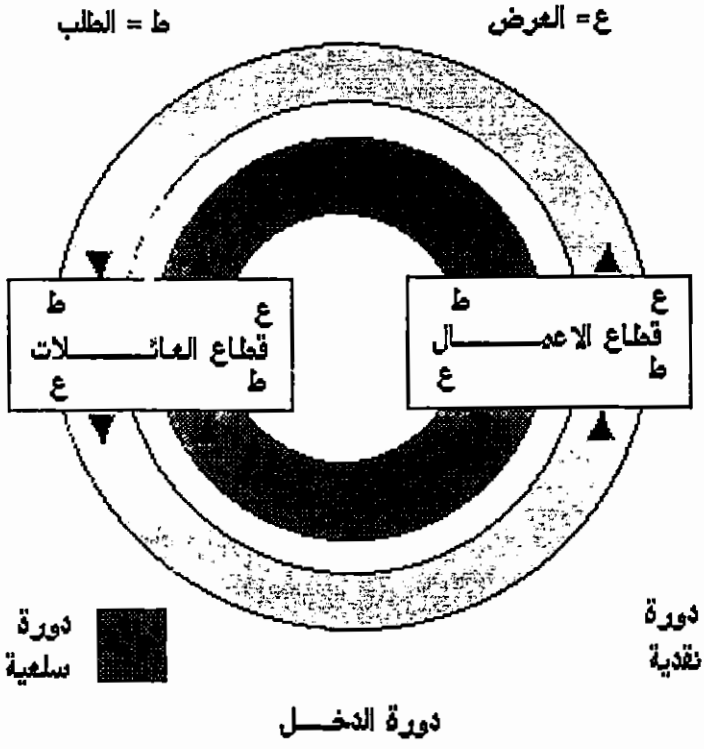

شكل (٤٦): التدفق الدائرى للدخل

ولإيضاح كيف يتم التفاعل بين المنتجين والمستهلكين فى كل من السوقين لـ
يرغبون فى الحصول على السلع والخدمات التى تشبع رغباتهم فيما يتعلق بالغذاء :

والصحة والأمن والتعليم والرياضة، ولدى المستهلكين مواردهم من دخل وأصول مختلفة ووقت وجهد التى بواسطتها يستطيعون إشباع حاجاتهم. ولكن مواردهم غير كافية لتسمح لهم بإشباع جميع رغباتهم، فان الشراء والبيع يتم بواسطة النقود، فيدفع المستهلكون النقود للمنتجين مقابل ما يحصلون عليه منهم من سلع وخدمات وبذلك يمدونهم بالدخل. ويدفع المنتجون النقود للمستهلكين مقابل حدمات عناصر الإنتاج المملوكة لهم وبالتالى فهم يمدونهم بالدخل. ويلاحظ أن التيارين تيار السلع والخدمات وتيار النقود يتحركان فى اتجاهين متضادين، وكل تيار إنما يمثل دورة كاملة.

(٢) دورة تيار الدخل:

والدورة الموضحة فى الشكل السابق والتى تمثل تيار النقود، كدخول ومدفوعات، تعتبر أساسية فى تفهم عمل اقتصاديات المجتمعات القائمة على أساس السوق. وفى الحقيقة فان هناك ثلاثة تيارات مختلفة وأن كانت متصلة ببعضها:

أ – تيار النقود من المشترين إلى البائعين.

ب – تيار السلع والخدمات من البائعين إلى المشترين.

جـ – تيار الدخل الذى يتولد من الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع.

والتيار الأخير هو التيار الهام فى الاقتصاد الكلى، وهذا التيار له علاقة بتيار النقود ومن الواجب تفهم هذه العلاقة. فالنقود التى تنفقها المنشآت للحصول على خدمات عناصر الإنتاج إنما تصبح دخولا للمستهلكين أصحاب عناصر الإنتاج وبالمثل فان النقود التى ينفقها المستهلكون للحصول على السلع والخدمات إنما تعتبر دخولا للمنشآت.

والتيار الدائرى للنقود الموضح فى الشكل السابق يتولد تياراً للدخل من المستهلكين إلى المنتجين ويعود ثانية إلى المستهلكين. فلو أن المستهلكين ينفقون كل دخولهم التى يحصلون عليها على شراء السلع والخدمات التى تنتج بواسطة المنشآت. ولو أن المنشآت بدورها توزع على الدخول التى تحصل على المستهلكين سواء عن طريق شراء خدمات عناصر الإنتاج أو عن طريق توزيع الأرباح لأصحابها لأصبحت دوره تيار الدخل بسيطة حقا، وكل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية إلى المنتجين ولذلك فانهم سيضطرون للاختيار. فعلى المستهلكين أن يتخذوا قراراً فيما يتعلق باختيار السلع والخدمات التى يشترونها فى سوق السلع والخدمات.

والإشارة التى يستجيب لها المستهلكون هى أسعار السلع والخدمات فلكل مجموعة من الأسعار يقوم المستهلكون بعمل مجموعة من الاختيارات. وهم بهذا التصرف يؤثرون كمجموعة فى هذه الأسعار. وتستخدم الأسعار كإشارة للمنتجين لإيضاح أى السلع والخدمات أكثر بحية فى إنتاجها وتقديمها فى السوق. وعلى المنتجين أن يختاروا السلع التى ينتجونها ويبيعونها. كما عليهم أن يختاروا

بين وسائل الإنتاج المختلفة لإنتاج هذه السلع وأن يحددوا الكمية التى يعرضونها من كل سلعة من السلع المختارة. وبهذه الطريقة فان المنتجين أيضا يؤثروا فى السعر.

ويقوم المنتجون بشراء عناصر الإنتاج أو خدمات عناصر الإنتاج ويتوقف الكمية التى يشترونها على قراراتهم فيما يتعلق بالإنتاج التى تتوقف بدورها على طلبات المستهلكين. والطلب على الموارد اللازمة للإنتاج تؤثر بدورها على أسعار العمل والمواد الخام والمبانى والآلات واستخدام رأس المال والأرض وجميع الوارد الأخرى اللازمة للإنتاج. والمستهلكون الذين يمتلكون عناصر الإنتاج إنما يستجيبون لأسعار عناصر الإنتاج ويحددون اختيارهم فيما يتعلق باستخدامات موارد الإنتاج، وهذه الاختيارات تحدد عرض عناصر الإنتاج وتؤثر على أسعار المنتجات. وقيام المنتجون بدفع أجور عناصر الإنتاج إنما يمد أصحاب عناصر الإنتاج بالدخل. ومستلمى هذا الدخل هم المستهلكون الذين هم فى حاجة إلى السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم، وبهذا تكون الدورة قد اكتملت.

هذا التفاعل بين المنتجين والمستهلكين يمكن تمثيله بتيارين: الأول وهو تيار السلع والخدمات. فتيار السلع والخدمات كما هو موضح بالشكل السابق يتدفق من قطاع الإنتاج إلى القطاع العائلى. وبذلك يحصل المستهلكون على ما يشبع حاجاتهم. وخدمات عناصر الإنتاج تتدفق من القطاع العائلى إلى قطاع الإنتاج، وبذلك يحصل قطاع الإنتاج على ما يحتاج إليه من وسائل الإنتاج. ثانيا: ودورة تيار النقود تمثل التيار الثانى. ففى ظل اقتصاديات السوق فان كل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية إلى المنتجين وكل شئ يحصل عليه المنتجون يرد ثانية إلى المستهلكين ففى مثل هذه الحالة فان دورة تيار الدخل تصبح مغلقة.

ولكن فى واقع الأمر أن المستهلكين لاينفقوا كل دخولهم، التى يحصلون عليها من بيع خدمات عناصر الإنتاج، على ماتنتجه منشآت قطاع الأعمال، فجزء من الدخل الذى يحصل عليه المستهلكون لايعاد إلى المنشآت، وكذلك جزء الدخل الذى تحصل عليه المنشآت لايعاد مرة ثانية إلى المستهلكين، ويمثلان بذلك انسحابا أو تسربا Leakage من دورة تيار الدخل. ويحدث هذا التسرب لأن الحكومة مثلا تقتطع جزءا من دخول المستهلكين فى صورة ضرائب أو لأن المستهلكين يفضلون الاحتفاظ بجزء من دخلهم فى صورة مدخرات لاينفقونها.

والاعتبارات الأخرى التى تمنع من جعل دورة تيار الدخل دورة مغلقة هى أن هناك حقنا injection. ويقصد بالحقن كل إنفاق يترتب عليه توليد دخل للمنشآت أو المستهلكين. ومن أمثلة الحقن شراء الحكومة للسلع والخدمات أو الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة.

مما سبق يتضح لنا أن قطاع العائلات وقطاع الأعمال من الممكن أن يمثل كل منهما طلبا من جهة، وعرضا من جهة أخرى. وهذه الخاصية تتوقف على نوع السلعة. ومن المفيد عمليا أيضا استخدام تعريفات العرض والطلب بالنسبة للدورة النقدية. أن الذى يقدم خدمات عنصر العمل يمثل فى نفس الوقت طلبا على النقود فى شكل أجر.

كما أن دراسة دورة الدخل القومى يمكن أن تقودنا إلى استنتاج أن قطاع العائلات وقطاع الأعمال يكونان وحدة ذات مرتبة واحدة، ذلك لأنهما يظهران فى جانبى عرض وطلب، وينبغى مع ذلك عدم نسيان أن مراكز الإنتاج أى قطاع الأعمال تعتبر مندمجة فى إنتاج القطاع العائلى. وطالما أن

قطاع العائلات يرى أنه يستطيع إنتاج السلع بطريقة أفضل وبأقل تكلفة عن قطاع الأعمال، فانه يمكنه القيام بذلك تطبيقا لمبدأ اصنعها بنفسك do it yourself. كما يقوم قطاع العائلات بإنتاج جزء ضئيل من حاجياته مثل إعداد وجبات الطعام، وذلك يعد سببا للعقلانية والرشد الاقتصادى. وهناك أعمال أخرى كما فى غسيل وتنظيف الملابس، كانت إحدى وظائف قطاع العائلات ثم انتقلت إلى قطاع الأعمال لتصبح وظيفة مستقلة ولها وحدات مجهزة بآلات غسيل حديثة تقوم بغسل الملابس وتجفيفها أيضا، وفى نفس الوقت أيضا وجدت هذه الآلات الحديثة فى قطاع العائلات، أن الوحدات الإنتاجية فى الاقتصاد الحديث لاتعبر بالضرورة عن الرفاهية والرقى الإنسانى، ذلك لأنها تمثل مرحلة راقية لتقسيم العمل. والاختيار التكنولوجى فى أحيان كثيرة لايترك الكثير لقطاع العائلات لإنتاجه. ويتبع ذلك أن ما ينتجه قطاع الأعمال من سلع وخدمات من احتياجات قطاع العائلات.

وبمرور الوقت فان تقدم المشروعات الاقتصادية يتوقف على ما اذا كانت هذه السلعة يمكن إنتاجها، وفى نفس الوقت تكون مطلوبة من قطاع العائلات، فالاستهلاك كما يقول آدم سميث هو غاية وهدف للإنتاج، وذلك لايعنى مع ذلك أن قطاع العائلات يستطيع أن يحدد شروط التبادل مثل كمية السلع وأثمانها.

ان تقسيم العمل لايؤدى فقط إلى نقل الإنتاج من القطاع العائلى أى الإنتاج المنزلى إلى وحدات إنتاجية كبيرة، ولكن أيضا يؤدى إلى زيادة التخصص وإنشاء فروع إنتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة. وفى الاقتصاد القومى الحديث نجد كقاعدة أن الوحدات الإنتاجية تطلب عناصر الإنتاج من قطاع العائلات وتقدم لها السلع الاستهلاكية.

(٣) التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الاقتصادية الأربعة:

ماسبق شرحه هو تدفقات الدخل في حالة وجود قطاعين فقط، لكن الواقع أن القطاع العائلي لاينفق دخلة بأكمله على استهلاك ما ينتج من السلع والخدمات، إنما أيضا يقتطع جزء من الدخل لأجل الادخار، وهو عبارة عن الجزء المخصص للإنفاق المستقبلي أو الموجه للاستثمار. إضافة إلى الادخار يوجد ما يقتطع من الدخل في صورة ضرائب تفرضها الحكومة لتمويل إنفاقها.

ولو أضفنا الى النموذج السابق معاملات قطاع التجارة الخارجية من صادرات وواردت، ومعاملات القطاع الحكومى، فاننا نكون أمام التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، وتجرى فيع المعاملات الاقتصادية كما يلى:

١. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل علية على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

٣. يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة

عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

٤. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

المطلب الرابع: طرق قياس الناتج القومي:

الناتج القومى يمكن قياسه بثلاث طرق وهي طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل، ونوجز الحديث عنها فيما يلى:

أولا: طريقة الناتج:

تقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال العام. وتفادياً للازدواج الحسابي والتكرار فان الأرقام تتضمن فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة على أن يكون ذلك على أساس قيم السلع وليس كمياتها، وقيمة السلعة (ك × ث) تعنى أن كمية السلعة مضروبة فى ثمنها.

ونشير هنا إلى أن هناك فرق بين الناتج المحلي والناتج القومي فالأول أساسه جغرافي أما الآخر فأساسه الجنسية. كما تجب الإشارة إلى أن هناك عمليات غير سوقية وهي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لاترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود، فحساب السلع السوقية سهل على عكس الغير سوقية وسوف نرى لاحقاً هل يتم إضافتها إلى الناتج القومي الإجمالي أم لا، وذلك فى حالتى أسلوب المنتج النهائي، وأسلوب القيمة المضافة.

ثانيا: طريقة الإنفاق:

تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق للقطاعات الاقتصادية الأربعة، اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع. أى أن:

الإنفاق الكلي الفعلي = الناتج القومي الإجمالي

= الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي (ص – و).

(أ) الإنفاق الاستهلاكي:

ويشمل إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات كما يلى:

١. السلع المعمرة كسيارة أو أثاث أو ثلاجة.

٢. السلع الغير معمرة مثل المواد غذائية.

٣. الخدمات مثل الخدمات الطبية وخدمات المهندس والمحامي وعامل الصيانة.

ونشير إلى استبعاد الخدمات الشخصية المجانية التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولأسرهم دون مقابل كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه وذلك لصعوبة تحديدها وعدم إمكانية حصرها.

(ب) الإنفاق الاستثماري:

وهو الإنفاق الذي يتم بواسطة منشآت الأعمال ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويتضمن مايلي:

١. الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات.

٢. جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية. ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمارا وليس استهلاكا ؟ لأن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها.

٣. التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية. فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج القومي لابد من إضافته، في حين أن السحب من المخزون جزء لابد وأن يطرح.

ونشير هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لايشمل تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات، لأنة مجرد تحويل لأصل موجود، أو الأصول الملموسة المستعملة. وكذلك الحال بالنسبة لإعادة بيع أى أصل مستعمل حيث أن الاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً.

والإنفاق الاستثماري يقصد به الاستثمار الإجمالي وليس الصافي حيث أن:

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (إهلاك رأس المال) حيث أن الاستثمار الاحلالي هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله سلع استثمارية جديدة.

(ج) الإنفاق الحكومي:

يشتمل على مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات وهي في ذلك تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس والمستشفيات، وتوظيف الطبيب والمدرس والمهندس، كما يشمل الخدمات الحكومية كحفظ الأمن الداخلى والدفاع، وتحسب طبقا لتكلفتها، لأن اغلبها ليس له مثيل في السوق. ولكننا نشير هنا إلى مدفوعات التحويلات، وهي التي تنفقها الحكومة دون الحصول على مقابل لها، فهي مدفوعات لاتعكس أى إنتاج جاري، مثل تعويضات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومعونات الشيخوخة والحرب، فهي لاتدخل ضمن الإنفاق الحكومي، لكونها نفقات لاتعكس أى إنتاج جاري.

(د) إنفاق قطاع العالم الخارجي (صافي التجارة الخارجية):

الواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لايقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي. ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات). وأخيرا فإن:

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق =

الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافي التجارة الخارجية (ص – و).

ثالثا: طريقة الدخل:

عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة، أى عبارة عن مجموع الريع والأجور والفوائد والأرباح.

وسوف نتطرق إلى كلا منها بالتفصيل كالتالي:

١- الأجور والمرتبات: تعتبر الأجور دخل عنصر العمل، وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافة والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية.

٢- الريع أو الإيجار: الريع أو الإيجار هو العائد الذي يحصل علية ملاك الأراضي أو الموارد الطبيعية، ويشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية. إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، كأنهم مستأجرين. أما السلع التي يمكن استهلاكها ذاتيا، كاستهلاك المزارع لما في مزرعته أو الصياد لما اصطاد، فتحسب على أساس مثيلاتها في السوق.

أما المبالغ التى يحصل عليها أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف فتعبر ريعا، ولاتوضع ضمن الأجور والمرتبات، لأنها عائد الأصول المعنوية أى حقوق الملكية الفكرية. وكان من أهم الاتفاقيات الدولية الناتجة عن دورة أورجواى تلك اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (تربس) Trade Related Intellectual Property Rights (TRIPS).

٣- الفائدة: الفائدة عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل علية أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض، ولايدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي تدفع بواسطة المستهلكين.

٤- الأرباح: تعتبر الأرباح دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية، وتنقسم إلى:

أ- دخل الملاك: أى الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة.

ب - أرباح الشركات: أى أرباح شركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

١. ضرائب دخل الشركات: وهي جزء من الأرباح يذهب إلى الحكومة في صورة ضرائب.

٢. أرباح الأسهم: وهي الأرباح التي توزع على المساهمين وهم الملاك الأصليين للشركة.

الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: وهي جزء من الأرباح لايوزع على المساهمين، وإنما يحتجز في خزينة الشركة لمواجهة أى التزامات.

وبجمع الدخول السابقة نحصل على:

الدخل القومي = الأجور والمرتبات + الريع + الفوائد + الأرباح.

أما الناتج القومي الإجمالي فهو اجمالى السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينه، وهى غالبا سنة.

أما العوامل المحددة لحجم الناتج القومي الإجمالي فيمكن عرضها كما يلى:

١. الظروف الطبيعية التي لايستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية المختلفة.

٢. الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات، حيث أن الحرب تدمر مختلف الممتلكات والمصانع.

٣. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات، ولعل أهمها الموارد البشرية.

٤. علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد، من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي.

وهناك بعض الأمور التى يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين، ونوجزها فيما يلى:

١. توحيد أساس الحساب وطريقته، فلابد من التأكد أن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الأسلوب في الدولتين أو الفترتين.

٢. الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي لكونه من أكثر المقاييس دلالة على الرفاهية والمستوى المعيشي، ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان.

٣. التحسن في نوعية المنتجات لابد وأن يؤخذ أيضا في الاعتبار، فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي، ولايعكس التحسينات التي قد تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة، خاصة اذا ما جرت المقارنة لسنوات متباعدة.

٤. هيكل الإنتاج وتوزيعه، فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي، وبدون شك فان توزيع الإنتاج يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع.

٥. تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار، وذلك من أجل التعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج.

المبحث الثالث
نظرية التشغيل أو التوظف

إن الدخل القومى والناتج القومى يمثلان وجهين لعملة واحدة، وفي الاقتصاد الكلي يتحقق التوازن الاقتصادى عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، أى عندما تتعادل قيمة النقود التي يدفعها المشترين مع قيمة ما يقدمه البائعين من سلع وخدمات منتجة. ونشير هنا إلى الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح، فالاقتصاد المغلق لاتدخل فيه أى معاملات مع العالم الخارجي، وهو اقتصاد بسيط لادور للحكومة فيه، وذلك على عكس الاقتصاد المفتوح. وحالة التشغيل التوظف الكامل Full Employment تعني أن جميع الموارد الاقتصادية، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم المتاحة في المجتمع تكون مستغلة بالكامل.

وسوف ندرس في هذا الجزء نظريتين للتوظف، وهما النظرية التقليدية أو الكلاسيكية، والتي أثبتت الأيام عدم صحتها عندما ظهر الكساد العالمى الكبير في ١٩٢٩، مما أدى إلى ظهور النظرية الثانية وهي النظرية الحديثة أو نظرية كينز، والتي حظيت بأهمية كبرى، ففي عام ١٩٣٧ قدم الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز John Mynard Keynes تفسيرا جديدا للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف الكامل، وذلك في كتابه " النظرية العامة للتوظف والنقود وسعر الفائدة"، والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بعلاج مشكلة البطالة، إلى أن ظهرت مشكلة التضخم الركودي، عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة.

ويتناول هذا المبحث شرح نظرية التشغيل أو التوظف فى ثلاثة مطالب، كما يلى:
المطلب الأول: النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظف.

المطلب الثانى: النظرية الكينزية للتوظف.

المطلب الثالث: نظرية تفضيل السيولة لكينز.

المطلب الأول: النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظف:

تقوم النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظف على مجموعة من الافتراضات، لعل أهمها مايلى:

أولا: مرونة الأسعار والأجور:

تفترض تقوم النظرية التقليدية أو الكلاسيكية للتوظف أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل، حيث أن السوق يتميز بأنه سوق منافسة كاملة. وحدوث عدم التوازن أو أى انحرافات بسبب حوادث كارثية كالحروب والزلازل سرعان ما تختفي تلقائيا من خلال مرونة الأسعار والأجور، فانخفاض الطلب يؤدي على انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الطلب مرة أخرى.

ثانيا: قانون ساي للأسواق:

ويقرر هذا القانون أن العرض يخلق الطلب الخاص به. وحيث أن القطاع العائلي يعرض موارده في السوق لإنتاج سلع وخدمات يرغب فى شرائها، فما على المنتجين إلا عرض ما ينتجونه، وقانون ساي للأسواق يضمن وجود قوة شرائية كافية لامتصاص هذا الناتج، حيث يقرر أن كل انتاج يجد طلبا عليه، وحسب مايقوله ساى أن الانتاج يفتح أعناق الزجاجات.

ثالثا: مرونة أسعار الفائدة:

يرى التقليديون أن كل جنيه يدخر بواسطة القطاع العائلي يستثمر بواسطة القطاع الإنتاجي، فانخفاض سعر الفائدة يقلل رغبة القطاع العائلي في الادخار، ومن ثم زيادة رغبة قطاع المنتجين في الاستثمار.

رابعا: نظرية كمية النقود:

(أ): نظرية كمية النقود أو معادلة فيشر:

ترى هذه النظرية أن التغير فى عرض كمية النقود سيؤدى الى تغير مماثل فى مستوى الأسعار، وأن الطلب على النقود هو أساسا بهدف القيام بعمليات التبادل، وبذلك يكون الطلب على النقود طلب

مشتق من الطلب على السلع. وتناول ايرفنج فيشر النظرية الكلاسيكية لكمية النقود وعرضها بشكل رياضى فى كتابه "القوة الشرائية" سنة ١٩١١.

ومعادلة التبادل أو معادلة فيشر تشمل أربعة متغيرات كما يلى: ك × ع = أ × س، أو:

كمية النقود × سرعة تداولها = حجم المبادلات من المنتجات × مستوى الأسعار، حيث:

ك تعنى كمية النقود، ع تعنى سرعة تداول النقود، أ تعنى حجم المبادلات، س تعنى مستوى الأسعار

ويطرح هنا سؤالين: السؤال الأول ماأثر عرض كمية النقود على مستوى الناتج ؟ والاجابة أن الاقتصاديون الكلاسيك يرون أن التغير فى عرض كمية النقود ليس له أثر على مستوى الناتج، لأن فى رأيهم أن مستوى الناتج يتحدد بظروف سوق العمل ودالة الانتاج. والسؤال الثانى: ماهو أثر التغير فى عرض كمية النقود على سرعة تداول النقود أى معدل دورانها ؟ والاجابة أن الاقتصاديون الكلاسيك يرون أن الهدف من حيازة النقود تجنب عمليات المقايضة فهى وسيط للتبادل، مثل عربة لنقل القيم بين المتعاملين، ولايوجد حافز آخر فى الفكر الكلاسيكى لحيازة النقود. ويتدفق عرض النقود فى الاقتصاد القومى من قطاع الأعمال الى قطاع ملاك خدمات عناصر الانتاج فى شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، ثم يتدفق عرض النقود مرة أخرى تدريجيا الى قطاع الأعمل فى شكل شراء للمنتجات، فمن المفروض انن ألا يحوز أى من قطاع الأعمل أو قطاع العائلات نقد عاطل دون تشغيل. وبالتالى فان معدل دوران القود يعتبر دالة فى طول الفترة بين الحصول على الدخل واستحقاقه مرة أخرى. ويفرض أن عناصر الانتاج تستحق الدخل المقرر لها مرة فى الشهر، وينفق الدخل كذلك خلال الشهر، فى هذه الحالة سينفق الجنيه فى المتوسط ١٢ مرة فى السنة للحصول على المنتجات، ونجد فى ذات الوقت أن الوحدة النقدية الجنيه سوف تنتقل حيازتها ٢٤ مرة، بمعنى ١٢ مرة كدخل لعناصر الانتاج، ١٢ كمدفوعات لشراء المنتجات.

(ب): نظرية الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج:

نظرية الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج حولت نظرية النقود الى نظرية الطلب على النقود، وتظهر معادلة كامبردج كما يلى: ك = ن (س أ)، حيث:

ك ترمز الى كمية النقود، ن ترمز الى ماسيحتفظ به المستهلكون والمنتجون فى صورة نقد حاضر، س ترمز الى حجم المبادلات، أ ترمز الى مقدار ثابت لايتغير.

ويمكن القول أن النقد الحاضر ن هى مقلوب قيمة الصفقات أو المبادلات، فاذا افترضنا أنه يوجد رغبة فى الاحتفاظ بنسبة معينة من النقد ن من القيمة الكلية للناتج فى سنة معينة فان زيادة كمية النقود سوف تؤدى الى زيادة الأسعار مع بقاء كل من ن، أ ثابتا دون تغيير.

المطلب الثانى: النظرية الكينزية للتوظف:

تهتم النظرية الكينزية للتوظف بموضوع الانفاق الكلى أو الطلب الكلى الفعال والعوامل التى تحدد هذا الانفاق، بعكس النظرية الكلاسيكية التى تلقى أهمية كبيرة على جانب العرض. ولشرح هذه النظرية نعرض انتقادات كينز للفكر الاقتصادى الكلاسيكى، ثم عناصر نموذج التحليل الكينزى.

أولا: انتقادات كينز للفكر الاقتصادى الكلاسيكى:

وجه كينز انتقاده للنظرية الكلاسيكية خاصة قانون ساي للأسواق ونظرية كمية النقود، وتتمثل انتقاداته فيما يلى:

(أ): نقد كينز لقانون ساي للأسواق:

١- يرى كينز أنه من المحتمل أن ينفق القطاع العائلي جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر، مما يعني قصور الطلب، وهذا يجعل المنتجون يخفضون استثماراتهم وإنتاجهم وتحدث البطالة وتنخفض الدخول، مما يعني عدم انطباق قانون ساي للأسواق فى الواقع العملى، ويبقى مجرد افتراض نظرى.

٢- انتقد كينز افتراض أن التوازن يحدث فقط عند مستوى العمالة الكاملة غير واقعى، ويرى أن الاقتصاد القومى يمكن أن يصبح فى حالة توازن اقتصادى عند أى مستوى أقل من العمالة الكاملة، لأن الانتاج فى الدول الصناعية يحقق دخلا مناسبا من الناحية الحسابية كافيا لشراء السلع المنتجة، ولكن لايوجد ضمان لتحقيق حجم انتاج يحقق مستوى العمالة الكاملة.

٣- ان مجرد اطلاق حرية آليات السوق فى النظام الرأسمالي لايحقق التوظف الكامل، إنما يتوقف ذلك مباشرة على مستوى الإنفاق، أى الطلب الكلي الفعال، وهنا أكد كينز دور الحكومة وتدخلها فى الاقتصاد من أجل زيادة مستوى الناتج والعمالة، وهذا ماكان يرفضه الفكر الكلاسيكى.

٤- عارض كينز لفكرة خفض الأسعار والأجور، ويرى أن هذا النظام غير قادر على تحقيق التوازن الاقتصادى، بل ومن الممكن أن يكون هناك توازن مع وجود تضخم شديد أو بطالة مرتفعة. فحالة التوازن عند مستوى التوظف الكامل حالة مستحيلة كما أنه لاتوجد سوق منافسة كاملة في الواقع فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية فلا يخفضون الأسعار عندما ينخفض الطلب، كما توجد نقابات العمال في سوق العمل والتي تعارض فكرة انخفاض الأجور.

٥- يرى كينز عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار، فالادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة وفي أزمان مختلفة، كما أن ادخار كثير يعني استهلاك أو طلب أقل، مما يدفع المستثمرين إلى تكميش استثماراتهم. كما أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر في الاستثمار، فنجد أن الاستثمار يتأثر بالأرباح والتوقعات، فقد تكون أسعار الفائدة منخفضة ولايعمل رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم بسبب التشاؤم حول المبيعات في المستقبل أو في حالات الركود أو لغير ذلك من الأسباب.

٦- انتقد كينز رأى ساى بأن البطالة هى فى طبيعتها اختيارية وتتولد نتيجة عدم رغبة العمال فى العمل بمعدلات الأجور الحقيقية السائدة، ويرى أنها بطالة اجبارية، لأن النقص فى الطلب الكلى يؤدى الى خفض الطلب على عنصر العمل، مما يؤدى الى عدم تشغيل كل القوى العاملة المتاحة بأجور حقيقية منخفضة.

(ب): نقد كينز لنظرية كمية النقود:

١- تفترض نظرية كمية النقود ثبات مستوى المبادلات وهذا محل تساؤل، فاذا تم الاحتفاظ بالنقود لدافع آخر غير دافع المبادلات فان معدل دوران النقود سوف يتأثر بسعر الفائدة.

٢- تفترض نظرية كمية النقود أن الاحتفاظ بالنقود يكون فقط كأداة أو وسيط للتبادل، ويرى كينز أن هناك أسباب أخرى للاحتفاظ بالنقود، نشرحها بالتفصيل فيما بعد.

٣- تفترض نظرية كمية النقود أن مستويات الأسعار تتأثر بالتغيير فى كمية النقود وأن الأسعار لاتؤثر فى عناصر معادلة التبادل، ولكن الواقع أن التغيير فى الأسعار يمكن أن يؤثر على عناصر معادلة التبادل، فزيادة الأسعار تؤدى الى توقع زيادة أخرى مماثلة فى السعار مما يؤدى الى تغيير فى العناصر الأخرى لمعادلة التبادل.

ثانيا: عناصر النموذج الكينزى البسيط:

(أ) الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار (الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى):

يعد الدخل الصافى أو المتاح، أى مجموع عوائد عناصر الانتاج بعد استقطاع الضرائب، المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك والادخار، حيث توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة وبين الدخل والادخار الذى يوجه الى الاستثمار من جهة أخرى. فالدخل إنما يقسم عادة بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة تتوزع بينهما.

وعلى مستوى الاقتصاد القومى يمكن عرض معادلة الدخل كما يلى:

الدخل = الاستهلاك + الادخار. أو أن:

ل = س + خ ..... معادلة ١.

حيث: ل ترمز الى الدخل، س ترمز الى الاستهلاك، خ ترمز الى الادخار. ولأن الادخار يتجه نحو الاستثمار فيمكن اعادة كتابة المعادلة كما يلى:

ل = س + ث ..... معادلة ٢. حيث: ث ترمز الى الاستثمار.

وفى حالة التوازن الاقتصادى يتساوى الادخار مع الاستثمار. أى أن: خ = ث

ويتكون الانفاق الاستهلاكى من انفاق استهلاكى خاص وحكومى، وأيضا يتكون الانفاق الاستثمارى انفاق استثمارى خاص وحكومى.

مما سبق يمكننا تعريف الادخار بأنة ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي يتبقى بعد الإنفاق الاستهلاكي حيث أن:

الادخار= الدخل المتاح – الإنفاق الاستهلاكي، أو أن:

خ = ل – س

والاستثمار يأخذ نفس التعريف، وبالتالي فإن:

الاستثمار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي، أو أن:

ث = ل - س

وذلك بشرط توجيه جميع المدخرات نحو الاستثمار، وألا تتجه الى الاكتناز أو تعطيل استثمارها، وذلك يحدث في حالة التوازن الاقتصادى وأن تكون جميع عناصر الانتاج فى حالة تشغيل، وعدم وجود عناصر انتاج عاطلة.

وعلى ذلك يكون الاستثمار المحقق الفعلي يعبر عن الادخار المحقق الفعلي. أما الادخار المخطط فليس من الضروري أن يعبر عن الاستثمار المخطط لكونهما يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.

والادخار يتم بواسطة الأفراد والعائلات من المستهلكين، وذلك لأسباب عديدة كأن يدخر الفرد بغرض تدبير الأموال اللازمة لمشروع معين أو لقضاء إجازة أو لعدم شعوره بالأمان ولرغبته في تأمين مستقبلة عن طريق الادخار أو بسبب الرغبة في ترك ثروة لأبنائه من بعدة، كما قد يكون الادخار حباً في المال فقط كما يلاحظ لدى البخلاء.

ومهما كانت دوافع الادخار فإنها تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع والذي يتم بواسطة المنتجين، ولذلك فإن ما يعتزم الأفراد ادخاره ليس بالضرورة أن يكون مساوياً لما تعتزم مشروعات الأعمال استثماره، لكون هذه المشروعات تتطلب إتباع سياسات معينة تضمن توافر الاستثمارات اللازمة لتحقيق التوظف الكامل، حيث أن الاستثمار يتوقف على عناصر عديدة كالتقدم التكنولوجي، وحالات التفاؤل والتشاؤم الخاصة برجال الأعمال، والضرائب والسياسات المالية والنقدية للدولة. هذا وتتضح الأهمية الكبرى للاستثمار في كونه يمثل حقناً في تيار الدخل والإنفاق، وعلية فالاستثمار هو العامل الرئيسي في تحديد المركز الاقتصادي للدولة على المدى القصير، وهو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

<u>(ب) دالة الاستهلاك ودالة الادخار :</u>

سبق أن أوضحنا أن الدخل إنما يقسم عادة بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة تتوزع بينهما. ونعمل على توضيح هذه العلاقة من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك، وهي العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل. وينقسم الاستهلاك تبعاً للفكر الكينزي إلى استهلاك تلقائي، أى مستقل عن الدخل، واستهلاك تابع لمستوى الدخل.

وعلية تكون دالة الاستهلاك على النحو التالي:

س = س$_{0}$ + س$_{1}$ ل، حيث أن:

س$_{0}$ الاستهلاك المستقل أو التلقائي، وهو جزء من الاستهلاك لايتأثر بالدخل، ويسمى حد الكفاف.

س$_{1}$ ل = الاستهلاك التابع، وهو جزء من الاستهلاك مرتبط بعلاقة طرديه مع الدخل

وتكون دالة الادخار على النحو التالي:

خ = خ$_{1}$ ل

١- الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار:

الميل المتوسط للاستهلاك م م س = س/ ل، وهو مقدار ما ينفق من الدخل على الاستهلاك

الادخار خ = س. + (١ - س١) ل، حيث أن: - س. = الادخار المستقل وهو سالب لأن وجود استهلاك عند الدخل صفر يعني ادخار سالب، أى الاقتراض من أجل الاستهلاك.

الميل المتوسط للادخار م م خ = خ/ ل، أى مقدار ما يدخر من الدخل مقسوما على الدخل. كما أن:

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = ١ صحيح، أو:

م م س + م م خ = ١

س/ ل + خ / ل = س+ خ / ل = ل / ل = ١

٢- الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار:

الميل الحدى للاستهلاك هو معدل التغير في الاستهلاك الى معدل التغير فى الدخل، وهو ثابت لأنه دالة خطية.

الميل الحدى للاستهلاك م ح س = Δ س /Δ ل (وتقرأ دلتا س على دلتا ل).

الميل الحدى للادخار م ح خ، هو مقدار التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بوحدة واحدة، وهو ثابت لأنة داله خطية.

وأن: الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للادخار = ١، أو:

م ح س + م ح خ = ١

Δ س / Δ ل +Δ خ / Δ ل = ١

أى أن: م ح س = ١ - م ح خ

م ح خ = ١ - م ح س

وأن: شرط التوازن في حالة قطاع واحد كالتالي: ل = س، خ = ٠

٣- العوامل المحددة للاستهلاك والادخار:

ذكرنا فيما سبق أن الدخل المتاح هو العامل الأساسي المحدد للاستهلاك والادخار، وأن تغيره يؤدي إلى تغيرهما في نفس الاتجاه، وأن كل التغيرات تنقلنا من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى دالة الاستهلاك أو الادخار.

والعوامل التالية تعمل على زيادة الاستهلاك أو نقصه عند كل مستوى من مستويات الدخل، فيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك بأكملها إلى أعلى في حالة الزيادة وإلى أسفل في حالة النقصان، كما تؤثر فى الادخار:

١. التقليد والمحاكاة: فقد يلجا البعض إلى شراء سلع لايحتاج إليها كثيراً وليس لرغبة لدية، إنما فقط ليحاكي بها صديق له، حتى ولو اضطره ذلك إلى إنفاق معظم دخله على هذا الاستهلاك المظهرى.

٢. النظرة إلى الادخار: لو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل، أما اذا كان أفراد المجتمع لايولون الادخار أهمية تذكر أو أنهم مستهلكون بطبعهم فسيحدث العكس، أى يزيد الاستهلاك فينخفض الادخار.

٣. نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع: الطبقات الفقيرة هي بطبعها مستهلكة للجزء الأكبر من دخلها، وبالتالى فان مستوى ادخارها غالباً ما يكون قليل بسبب انخفاض دخلها أساساً، وذلك مصداقا لقانون انجل الذى يقرر أن نسبة الانفاق على استهلاك الغذاء يقل بارتفاع مستوى الدخل. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار جزء أكبر من دخولها. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء، ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الفقراء بمعنى ارتفاع دخلهم كلما زادت نسبة مايوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل، والعكس صحيح.

٤. توقعات الأسعار: إن توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الجاري، والعكس صحيح.

٥. الائتمان الاستهلاكي ورصيد الأصول المالية السائلة:

كلما توسعت امكانيات الائتمان الاستهلاكي، مثلا فى شكل قروض تسدد على شكل أقساط أو البيع بالتقسيط، كلما زادت إمكانية التوسع أكثر في الاستهلاك. كما أن زيادة الأصول والأرصدة السائلة كالسندات والأسهم والودائع البنكية لدى أفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة رغبتهم في الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل.

٦. رصيد السلع المعمرة: إن اقتناء أفراد المجتمع للسلع المعمرة مثل السيارات، الثلاجات، الغسالات، كفيلة بتحقيق احتياجاتهم منها لفترة زمنية معينة، أى اكتفائهم منها لفترة من الوقت ويقل ميلهم لاستهلاكها عند مختلف مستويات الدخل.

٧. الضرائب: تؤثر الضرائب على الاستهلاك ومن ثم على الادخار، حيث تعتبر ادخار عام أو حكومي، إذ أن زيادتها تؤدي زيادة الأسعار، مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب. ونشير هنا إلى أن انتقال دالتي الادخار والاستهلاك وتحركهما يكون دائماً في اتجاهين متضادين اذا ماحدث وتغير أحد العوامل السابقة، فلو زادت الضريبة مثلاً فإن دالة الاستهلاك تتجه إلى أسفل بينما تنتقل دالة الادخار إلى أعلى والعكس صحيح.

(جـ) أنواع الاستثمار والعوامل المؤثرة في الاستثمار :

(١) أنواع الاستثمار :

١- الاستثمار في المخزون: يعتبر من أصغر أجزاء الاستثمار، إلا أن له أهمية خاصة مع التقلبات الحادة فى الأسعار، فالمنشآت تحتفظ عادة بمخزونها السلعي سواء من مواد أولية أو سلع نصف

مصنعة أو تامة الصنع لمواجهة أى تقلبات في الطلب على منتجاتها. ورغم وجود تكلفة للاحتفاظ بالمخزون والمتمثلة في تكلفة النقود المتعطلة فيه إلا أن هذه التكلفة يكون لها ما يبررها كتجنب تكاليف أخرى مثل تكاليف التوسع في الإنتاج.

٢- الاستثمار العقارى في تشييد المساكن: هذا الاستثمار يمثل جزءاً هاماً من الاستثمارات الكلية، ويتوقف على العديد من العوامل كتكوين أسر جديدة والزيادة السكانية وتغيير سن الزواج، إضافة إلى التوزيع العمري والنوعي للسكان.

٣- الاستثمار الصناعى في انشاء المصانع وشراء الآلات: هذا النوع من الاستثمار له اهتمام خاص من قبل الاقتصاديين وله آثار متفرعة على النشاط الاقتصادي لما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع وفي مجالات مختلفة. والمشروعات الناجحة عادة ما هي إلا استثمارات في المصانع والعدد والآلات بهدف تحقيق الربح.

٤- الاستثمار فى تكوين رأس المال البشرى: ويقصد برأس المال البشرى مايتمتع به المجتمع من العلماء والباحثين وذوى المهارات العاملين فى مجالات التكنولوجيا الراقية. وتحقق ذلك بزيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمى والبحث والتطوير والخدمات الصحية. وتعول النظريات والاستراتيجيات الحديثة للتنمية على أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى أو التنمية الانسانية، والذى يفوق فى أهميته الاستثمار فى رأس المال العينى كما فى الأمثلة السابقة.

(٢) محددات الاستثمار والعوامل المؤثرة فى الاستثمار:

فيما يلى أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار والمحددة له:

١- التقدم التكنولوجي: التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الأسواق لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

٢- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال أو السلع الرأسمالية، فالفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر للحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، والعكس بالعكس.

٣- السياسات الاقتصادية: يصعب تقرير أثر الإنفاق الحكومي على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة، فقد يكون الإنفاق الحكومي في صالحها حيث تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض الاستثمارات.

٤- رصيد السلع الرأسمالية: إن توافر رصيد كبير من السلع الرأسمالية يجعل المنشآت تملك رصيداً أكبر من الطاقة الإنتاجية والسلع النهائية ويؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت.

د- التوقعات: فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة يؤدي ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال حول المستقبل فيزيدوا من استثماراتهم الجديدة، والعكس صحيح.

(د) التغيرات في مستوى الناتج أو الدخل ونظرية المضاعف:

تناولنا فيما سبق الكيفية التي يتحدد بها مستوى التوازن في الدخل ولكن هناك عناصر تؤدي إلى تغيره فمستوى التوازن يتغير استجابة لتغيرات الاستهلاك أو الاستثمار.

(١) مضاعف الاستثمار:

تبين لنا مما سبق أن زيادة الاستثمار أدت إلى زيادة الطلب الكلى، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلى لأعلى وبالتالي زيادة الدخل التوازني أو الناتج، وذلك بمقدار مضاعف لمقدار الزيادة في الاستثمار، والعكس صحيح وهذا التغير هو ما نطلق عليه أثر المضاعف والمضاعف هو معامل عددي يوضح مقدار تغير الدخل عندما يتغير الاستثمار بوحدة واحدة " أى أن:

مضاعف الاستثمار = الزيادة فى الاستثمار مقسوما على الزيادة فى الدخل

م ث = Δ ل / Δ ث.

ويمكن الحصول على الزيادة في الدخل بضرب الزيادة في الاستثمار في مقلوب الميل الحدى للادخار، حيث أن الأخير هو المضاعف ويمكن إثبات ذلك رياضيا كالتالي:

المستوى التوازني للدخل: ل* = (س. + ث.) ÷ (١ - س١)

المستوى التوازني الجديد للدخل: ل*¯ = (س. + ث.¯) ÷ (١ - س١)

ل* - ل*¯ = (س. + ث. / ١ - س١) - (س. + ث.¯ / ١ - س١)

Δ ل = ث. - ث.¯ / ١ - س١

Δ ل = Δ ث / ١ - س١

وعليه فإن المضاعف Δ ل / Δ ث = ١ / ١ - س١

أي أن التغير في الدخل نتيجة تغير الاستثمار يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، وهو عبارة عن مضاعف الاستثمار والذي هو أكبر من الواحد الصحيح دائما، لأن الميل الحدي أقل من الواحد الصحيح وبقسمة الواحد الصحيح على الكسر يعطينا مقدار أكبر من الواحد.

(٢) الاختلال الكلي في الاقتصاد القومى (الفجوة الإنكماشية والفجوة التضخمية):

إن هدف أى مجتمع هو تحقيق الكفاءة الاقتصادية التي تتطلب تحقيق التوظف الكامل للموارد المتاحة والوصول إلى مستوى من الطلب الكلي يجعل مستوى توازن الدخل عند مستوى التوظف الكامل. ولكن هذا الوضع للتوازن لايتحقق دائما بل غالبا ما يكون أقل من ذلك أو أكبر. وهذان الوضعان يدخلان فيما يطلق عليه بالفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية.

ويتحقق المستوى التوازني للدخل القومى الذي يمكن أن يحققه المجتمع عندما يتساوى العرض اللكلى مع الطلب الكلى. أى اذا كان مستوى الدخل القومى الكلي مع الطلب الكلي أقل من ذلك الحجم الذي يضمن تحقيق وضعية التشغيل الكامل لكل القوى العاملة المتاحة للمجتمع، فسيواجه الاقتصاد مشكلة البطالة. وهذا يعني اقتصاديا عجز كل من الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد عن تحقيق مستوى الناتج القومى الذي يضمن تشغيل معظم الأفراد، وتسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية أو ركود في الاقتصاد.

وإذا كان مستوى الدخل التوازني الكلي أعلى بدرجة كبيرة عن العرض الكلي نظرا لعدم قدرة المنتجين على تحقيق زيادة كبيرة في العرض الكلي لتقابل الزيادة في الطلب الكلي بسبب عدم توافر بعض عناصر الإنتاج، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أى ظهور مشكلة التضخم في الاقتصاد القومى وتسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية.

إن الحالتين السابقتين تشيران بوضوح إلى خلل في الوضع الاقتصادي، فالحالة الأولى تشير إلى ضرورة ربط مستوى التشغيل لاستغلال الطاقات العاطلة والقضاء على الفجوة الانكماشية، والحالة الثانية تشير إلى ضرورة ضبط الطلب الكلي لكي يعود إلى الوضع الطبيعي وإلاّ فإن الأسعار ستواصل ارتفاعها، وفى كلا حالتي وجود تضخم أو انكماش لابد للحكومة أن تتدخل في النشاط الاقتصادى، وذلك بإتباع سياسات مالية ونقدية توسعية للتغلب علي الفجوة الانكماشية، وبإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية للتغلب علي الفجوة التضخمية.

ويوضح الشكل التالى الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

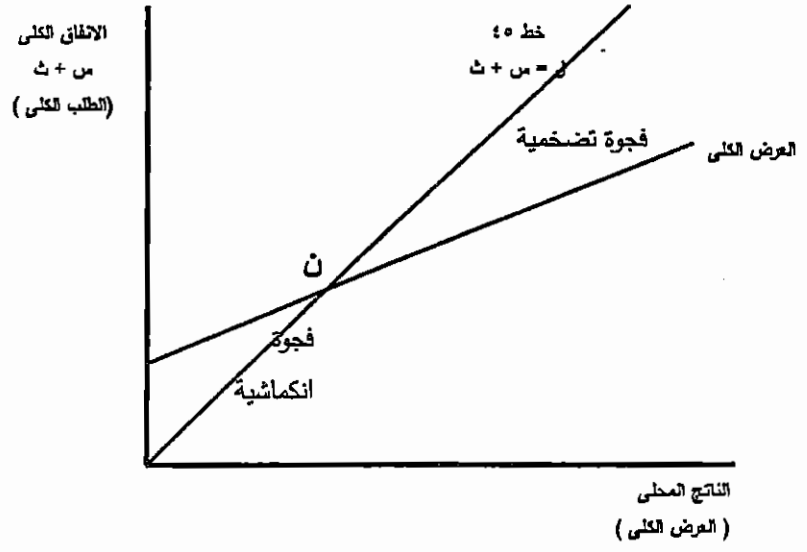

شكل (٤٧): الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية

وفى الشكل يمثل المحور الأفقى العرض الكلى أو الناتج المحلى، والمحور الرأسى الطلب الكلى أو الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى، ويوجد ٤٥ درجة يمثل تساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى. وتوجد فجوة انكماشية حيث يرتفع مستوى العرض الكلى عن الطلب الكلى، مما يعنى أن هناك طلب لم يشبع فى ظل الفجوة الانكماشية، فيكون الخروج من هذه الفجوة باتباع سياسة مالية وسياسة نقدية توسعية حيث تخفض الضرائب ويزيد الانفاق العام وتقدم اعانات للمنتجين وتسهيلات ائتمانية، فتضيق الفجوة تدريجيا حتى تصل الى التوازن الاقتصادى بين العرض الكلى والطلب الكلى عند النقطة ن، ويصبح الاقتصاد القومى فى حالة تشغيل كامل لعناصر الانتاج.

أما الفجوة التضخمية بعد نقطة التوازن ن، حيث يرتفع مستوى الطلب الكلى عن العرض الكلى، وتحدث الفجوة التضخمية، فيكون الخروج من هذه الفجوة باتباع سياسة مالية وسياسة نقدية تخفض من حجم السيولة مثل رفع معدلات الضرائب وتقييد الائتمان.

(٣) كيف تحدث الأزمة الاقتصادية ؟

فى دراستنا للتدفق الدائرى للدخل القومى وجدنا أننا فى الواقع أمام دورتين للنشاط الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى، دورة عينية يمثلها انتاج السلع والخدمات، ويقابلها دورة نقودية. أو بمعنى آخر يوجد اقتصاد حقيقى واقتصاد مالى أو رمزى، يتميز كلاهما عن الآخر كما يلى:

أ. الاقتصاد الحقيقى: يتكون من مشروعات اقتصادية تنتج السلع والخدمات لاشباع حاجات المجتمع.

ب. الاقتصاد المالى أو الرمزى: يتكون من شبكة المؤسسات المالية مثل الجهاز المصرفى وسوق أو بورصة الأوراق المالية وشركات التأمين.

وفى حالة التوازن الاقتصادى الكلى يتساوى حجم الاقتصاد الحقيقى مع حجم الاقتصاد المالى، وانما يحدث الاختلال بينهما فى حالة الركود أو الكساد. وتحدث الأزمة الاقتصادية عندما يتضخم الاقتصاد المالى بفعل المضاربات فى بورصة الأوراق المالية وأسواق العقارات كما حدث فى الاقتصاد الأمريكى سنة ٢٠٠٨، بانفجار أزمة البنوك العقارية وافلاس بنوك كبرى، وانتشرت الأزمة المالية الى بقية الدول الرأسمالية فى أوربا واليابان، وتحولت الى أزمة اقتصادية تعبر عن تناقضات النظام الرأسمالى العالمى. وكلما كانت معدلات الربح في القطاع الإنتاجي ضعيفة، تهرب الاستثمارات من مجال التوسع الإنتاجي، وتتراكم في القطاع المالي، وكلما تضخم هذا القطاع وكلما ابتعدت قيمة الأوراق المالية عن القيمة الحقيقية، أى عن قيمة الأصول الانتاجية للشركات، ويصبح الاقتصاد المالى أو الرمزى عرضة لأزمة مالية عنيفة تتفاقم وتتحول الى أزمة اقتصادية.

وتعد الأزمة المالية الحالية، التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي، تتويجًا لسلسلة من الأزمات التي عصفت بالرأسمالية العالمية، منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وهي أخطر هذه الأزمات منذ الكساد العالمى الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين.

كيف تطورت أزمة انهيار البنوك العقارية الأمريكية ؟

يلعب سعر الفائدة، الذي يحدده البنك المركزي، دورا رئيسيا في تحديد سهولة ووفرة الائتمان في السوق الرأسمالي بشكل عام، فعندما يرفع البنك المركزي سعر الفائدة، يكون ذلك سببا في عدم الاقتراض من البنوك، والإبقاء على الأموال فيها، والاستفادة من الفائدة العالية، وعندما يتم تخفيض سعر الفائدة يكون ذلك حافزا للاقتراض والاستثمار في مشروعات مربحة، ولكن اذا انخفضت أسعار الفائدة، ولم يكن

هناك مجالا إنتاجيا مربحا، فيتم توظيف القروض في مجالات غير إنتاجية، مثل سوق الأوراق المالية، وشراء العقارات، وغيرها.

وهذا بالضبط ما حدث مع الاقتصاد الأمريكي، في مطلع القرن الواحد والعشرين، فقد واجه البنك المركزي الأمريكي الكساد الذي عانى منه الاقتصاد الأمريكي في ذلك الحين، والذي ازداد عمقًا منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، عن طريق تخفيض سريع لسعر الفائدة، من أجل تشجيع الاستثمار والخروج من حالة الكساد. واصبح الاقتراض السهل هو عنوان المرحلة، وتسابقت البنوك والصناديق التمويلية للاستفادة من تلك الأموال السهلة، وكان أحد المجالات الرئيسية لاستثمار تلك الأموال هو قروض الرهن العقاري للأفراد، وكانت هناك تسهيلات غير مسبوقة، في شروط وضمانات هذه القروض، وهي نتيجة منطقية نتيجة للسيولة المالية التي أحدثها تخفيض سعر الفائدة، مع تضاؤل ربحية المشروعات الإنتاجية.

ملايين العائلات الأمريكية شرعت في شراء العقارات، من خلال قروض الرهن العقاري، مما زاد بشكل جنوني من أسعار العقارات سنة ٢٠٠٦، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة جاذبية هذه العقارات في السوق الأمريكي وكان مركز قروض الرهن العقاري، هو البنوك المتخصصة في هذا المجال، مثل

العملاقين الأمريكيين" فريدي ماك "و"فاني ماي"، أكبر شركتين في هذا المجال على مستوى العالم.

ولكن، وبسبب سياسات التحرير الاقتصادي، خاصة في المجال المالي، وعولمة المنظومة المالية الرأسمالية، تطورت أسواقًا لتداول أوراق الرهن العقاري، شملت البنوك والشركات المالية، ليس في السوق الأمريكية وحدها بل على مستوى العالم، واكتظت خزائن هذه البنوك والشركات بتلك الأوراق الممثلة للرهن العقاري، فيما يطلق عليه الاقتصاديون ظاهرة "التوريق"، وهو ما أدى إلى خلق فقاعة "افتراضية "لقيم العقارات الأمريكية، فالقيمة الورقية للعقارات ابتعدت تماما عن القيمة الحقيقية لتلك العقارات، وقيمة الأوراق الممثلة للرهن العقاري، أخذت أيضا تتباعد عن القدرة الحقيقية للمقترضين الأصليين على تسديد الأقساط وفوائدها. وسرعان ماتوقف عدد من المقترضين عن سداد الأقساط، ومن ثم بدأت البنوك العقارية في الحجز على العقارات، وطرد سكانها، مما تسبب في حالة

من الذعر في القطاع المالي بأكمله، فلم يعد أحد يعرف بالضبط، ما هي نسبة القروض"السيئة"، التي لن يتم سداد قيمتها، ولادرجة انتشار تلك الأوراق، التي تم تداولها في القطاع المصرفي بوجه عام.

كانت بداية الانهيار في إفلاس بنك بير ستيرنز العريق، والذي اتضح أنه كان غارقا في تلك الأوراق "السيئة" في صيف ٢٠٠٧. ومع انتشار حالة الذعر بدأت أسعار العقارات في انخفاض سريع، وأصبح الكثير من المقترضين مدينين للبنوك بأكثر من قيمة العقارات التي يدفعون أقساطها، مما زاد من تعقيد الأزمة.

وبلغت الأزمة ذروتها في مطلع شهر سبتمبر ٢٠٠٨، حينما أوشك العملاقين"فريدي ماك "و"فاني ماي"، على الانهيار، وتدخلت الحكومة الأمريكية لتأميم الشركتين على الفور، رغم ثلاثين عاما من الدعاية الإيديولوجية عن حرية السوق"، وضرورة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

وفي منتصف سبتمبر أفلس بنك" ليمان برازرز "العريق، الذي يرجع تاريخ تأسيسه إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن الحكومة لم تتدخل لإنقاذ البنك، معبرة عن حالة من التذبذب وعدم وضوح الرؤية، والتي سرعان ما انعكست في مزيد من الذعر في الأسواق، وشهدت بورصة نيويورك، وغيرها

من البورصات العالمية موجات متتابعة من الانهيار. وتلى ذلك على الفور قيام الحكومة الأمريكية بضخ ٨٥ مليار دولار لشراء أسهم أكبر شركة تأمين في العالم شركة آي.آي.جي، التي كانت هي الأخرى على وشك إشهار إفلاسها. لكن، حتى هذا الاجراء، غير المسبوق، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لم ينجح في تهدئة حالة الذعر في الأسواق، وظلت البورصات العالمية تشهد انهيارات غير مسبوقة، فانتقلت الأزمة سريعا من النظام المالي الأمريكي إلى النظام المالي العالمي.
انتشرت الأزمة مثل النار في الهشيم، لتشمل البنوك والشركات التمويلية والبورصات في أوروبا وآسيا، وكافة المراكز الرأسمالية الكبرى.

المطلب الثالث: نظرية تفضيل السيولة لكينز :

قام كينز بتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي فى نظرية تفضيل السيولة، والتى نفسح مجالا أوسع للحديث عنها فى هذا الجزء. فقد انصب تحليل كينز على تفضيل السيولة باعتبارها عامل من عناصر الطلب المباشر أوالطلب الذاتي على النقود حيث تخطى كينز أفكار أساتذته بكامبردج فيما يختص بتحليل تفضيل السيولة، حيث اعتقد كينز أن تفصيل السيولة إنما يرتبط ارتباطا عكسيا بالتغير في مستوى أسعار الفائدة، مستندا في ذلك على الواقع العملي، لقد أرجع كينز تفضيل السيولة، أى الطلب على النقود إلى ثلاثة عناصر نفسية، وهى كما يلى:

- الطلب على النقود لغرض المعاملات
- الطلب على النقود لغرض الاحتياط
- الطلب على النقود لغرض المضاربة

اذ يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد أو المشروع الى الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل أى نقود، ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة المتعاملين فى الاقتصاد القومي في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أى أصل آخر في أقصر مدة وبدون خسارة، أو الأصل الوحيد الذي لايحتاج إلى إسالة. فقد قدم كينز في نظريته اجابة للتساؤل عن: لماذا يطلب الأفراد النقود؟. وخلافا لسابقيه، يجيب كينز عن هذا التساؤل، بأن طلب الأفراد على النقود يحدده ثلاث دوافع: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، ودافع المضاربة. وسنشرع في توضيح هذه الدوافع باختصار، لكن يجب أولا أن نعرف ماهي السيولة أو عرض النقود: نقصد بعرض النقود.تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.

ومن ثم يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية:

١- المفهوم الضيق: M1

يعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا.

٢- المفهوم الواسع: M2

وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشتمل على M1 مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة منM1 .

٣- مفهوم السيولة المحلية: M3

وتشتمل على M2 السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة منM2.

وفيما يلي نعرض الدوافع الثلاثة للطلب على النقود:

أولا: دافع المعاملات:

في ظل مدخل فيشر ومدخل كمبردج، يفترض أن الأفراد يحوزون النقود لانها وسيطا للتبادل، أى يحوزون النقود لانها تستخدم في تنفيذ المعاملات اليومية الجارية. وباتباع نفس المنهج الكلاسيكي، رأى كينز أن هذا المكون للطلب على النقود يتحدد مبدئيا بمستوى المعاملات التي يقوم بها الافراد. وحيث أن كينز اعتقد أن تلك المعاملات تتناسب مع الدخل النقدي. فان كينز مثله مثل الاقتصاديين الكلاسيك أخذ مكون المعاملات للطلب على النقود على أنه دالة طردية للدخل النقدي، حيث:

$$Md = F\ Y$$.

وهناك عدة عناصر تؤثر في حجم الطلب علي النقود بدافع المعاملات لدى كينز:

١- حجم الدخل القومي النقدي، وهو أهم العوامل.

٢- الزمن المتوسط للاحتفاظ بالارصدة النقدية.

٣- متوسط الفترة الفاصلة مابين تدفقات الدخل.

٤- عدد الصفقات في الاقتصاد القومي.

إن العلاقة بين الدخل القومي النقدي، والمستوى العام للأسعار ومابين الطلب على النقود بدافع المعاملات تعتبر علاقة طردية. ويعتبر المستوى العام للأسعار متغير مستقل والطلب على النقود بدافع المغاملات متغير تابع.

ويمكن التعبيير عن الطلب على النقود بدافع المعاملات لدي كينز كمايلي:

$$M1=L1\ Y$$

وهذه العوامل هي عناصر ثابتة بفترة قصيرة.

وبذلك يتطابق الطلب على النقود عند كينز مع الطلب على النقود عند مارشال في حالة ثبات العوامل المؤثرة على الطب على النقود بدافع المعاملات. وهوطلب عديم المرونة بالنسبة لأسعار الفائدة.

ثانيا: دافع الاحتياط:

ذهب كينز الى ابعد من التحليل الكلاسيكي، حيث رأى أن الأفراد بجانب حيازتهم لارصدة نقدية لاتمام المعاملات الجارية، فانهم يحوزون نقودا اضافية بغرض الحذر والاحتراس ضد الحاجة

غير المتوقعة، افترض أن الارصدة النقدية للاحتياط لازمة للوفاء بالفواتير التي تاتي إلى الفرد في وقت غير متوقع، ولقد اعتقد كينز أن كمية النقود المطلوبة للاحتياط تتحدد مبدئيا بمستوى المعاملات والتي يتوقعها الأفراد في المستقبل. وهذه المعاملات تتناسب مع الدخل. وليس لها علاقة بسعر الفائدة ولهذا السبب إفترض كينز أن الطلب على الارصدة النقدية لغرض الاحتياط يرتبط طرديا بالدخل النقدي. يعني أن النقود تطلب لغرض مواجهة الطوارئ كالمرض والبطالة بالنسبة للأفراد ولمواجهة التغيرات في برامج المشتريات بالنسبة للمشروعات، وهذا الطلب هو أيضا دالة طردية في الدخل.

وهناك عدة عناصر تؤثر على الطلب بدافع الاحتياط:

١- حجم الدخل القومي وهنا العلاقة طردية بين حجم الدخل القومي والطلب على النقود بدافع الاحتياط.

٢- تطور الأسواق المالية والمصرفية وهذا العلاقة عكسية.

٣- وجود جهاز مصرفي متطور وهنا العلاقة عكسية.

وعليه يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة النقدية دالة متزايدة في الدخل. وهي تمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط. واعتبر كينز أن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط كلاهما للمعاملات العاجلة والآجلة ولايتعلقان بأسعار الفائدة، أى أن هذا الطلب عديم المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة.

ثالثا: دافع المضاربة للطلب على النقود:

وهوما يميز نظريته عن ما سبقها فلو أنهى كينز نظريته للطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، لكان مستوي الدخل هو المحدد الوحيد الهام للطلب على النقود، وبذلك فان كينز لم يضف كثيرا الي نظرية كمبردج فى النقود. ولكن كينز وافق اقتصادي كمبردج بأن الثروة دالة طردية للدخل، ومن ثم فان الطلب على النقود جزء من الثروة يرتبط بالدخل. ومن ناحية أخري فان كينز بحث في العوامل التي تؤثر على القرارات الخاصة بكمية النقود التي يتم حيازتها كمخزن للثروة، وخلافا لاقتصادي كمبردج الذين اعتقدوا أن النقود كجزء من الثروة ترتبط طرديا بالدخل، فقد اعتقد كينز أن سعر الفائدة يلعب دورا هاما في التأثير على النقود كمكون للثروة. أى أن الطلب على النقود يعتمد على عاملين هما كما يلى:

١- المقارنة بين النقود والسندات.

٢- يجب وجود دافع المضاربة لدى الفرد.

وقد بدأ كينز بتقسيم الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزن للثروة إلي نوعين النقود والسندات، وحيث أن النقود كأصل سائل كامل السيولة لايعطي عائد مادي، فالعائد العادي علي النقود يساوى صفر، أما العائد على السندات فيتكون من الفائدة النقدية على السند بالاضافة الي المكسب الرأسمالي المحتمل علي السند، المتمثل في ارتفاع سعر السند في السوق عن السعر المكتوب على

السند، أى الفرق بين سعر السند السوقي عن السعر الاسمي. ولقد كان السؤال الذي سعي كينز الى الاجابة عليه هو لماذا يقرر الأفراد حيازة ثرواتهم في شكل نقود بدلا من السندات؟.

اذ تقرر نظرية الطلب علي الأصول ما اذا كان الفرد سيقبل علي حيازة النقود اذا توقع أن يكون العائد على النقود أعلي من العائد علي السندات، ولقد افترض كينز أن العائد المتوقع على النقود يساوي صفر، وكينز يقصد بالطبع أن النقود لاتعطي عائد نقديا اوماديا من مجرد حيازتها، كما أن نقود الودائع التي تسحب بالشيكات تحت الطلب لاتعطي فائدة، ولاسيما في الزمن الذي عاش فيه كينز، أما العائد المتوقع علي السندات فيتكون من مدفوعات الفائدة المتوقع للمكسب الرأسمالي.

ويجب أن نشير الي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة السوقي السائد في سوق السندات، وسعر السندات السوقي أى سعر السند في السوق، فاذا ارتفع سعر الفائدة السوقي ينخفض سعر السند السوقي، وإذا انخفض سعر الفائدة السوقي يرتفع سعر السند السوقي.

وعلى هذا فان توقع الأفراد انخفاض سعر الفائدة السوقي عن سعر الفائدة الاسمي يعني توقعهم بارتفاع السعر السوقي للسند عن سعر السند الاسمي بالتالي توقعهم تحقيق ربح راسمالي في المستقبل، أى الطلب على النقود انخفض وهي علاقة عكسية والعكس صحيح.

هذا هو المنطلق الذي استخدمة كينز في ايضاح أن سعر الفائدة السوقي في سوق السندات يؤثر فى الطلب على النقود. وبهذا المنطلق صاغ كينز الفرض الاساسي التالي: يرتبط الطلب علي النقود عكسيا مع ارتفاع سعر الفائدة فينخفض الطلب علي النقود، ومع انخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على النقود، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى على حالها؛ فالرغبة في الاحتفاظ بجزء من الثروة في شكل نقدي طليق ترجع الى اعتبارين هما:

١- عدم التأكد من اتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل.

٢- انقسام الرأي بين جمهور المتعاملين بين متفائل ومتشائم.

ولكن لماذا يسمي الطلب على النقود المرتبط بسعر الفائدة بالطلب على النقود لأغراض المضاربة ؟ ترجع تسمية هذا الطلب " بطلب المضاربة " لأن الأفراد يحتفظون بجزء من ثرواتهم في شكل نقود سائلة لكي يضاربوا على أسعار السندات، أى لكي يستفيدوا من التغير المتوقع في سعر السند السوقي عن سعر السند الاسمي، وهوالتغير الذي ينتج بدوره عن تغير سعر الفائدة السوقي المتوقع عن سعر الفائدة الاسمي. فالمضارب الذي يتحقق توقعه سيربح والعكس صحيح، ولكنه في كلتا الحالتين لابد أن يحتفظ بنقد لإتمام عملية المضاربة أى لمحاولة الاستفادة من تقلبات سعر الفائدة، ومن هنا يرتبط الطلب على النقود لغرض المضاربة بسعر الفائدة السوقي بعلاقة عكسية.

يتحدد حجم النقود المطلوب للمضاربة عند مستوى معين من سعر الفائدة، فإن ما تبقى من عرض النقود سيذهب إلى المعاملات والاحتياط. وإذا ما تم تحديد حجم الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط يتحدد الدخل القومى المناظر لذلك الحجم من النقود، وبالتالي يتعين لدينا مستوى من الدخل وسعر الفائدة يحددان نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على النقود، وهكذا نحصل على نقاط توازنأخرى عند مستويات جديدة من الدخل ومعدل الفائدة، تشكل هذه النقاط ما يسمى منحنى التوازن النقدي LM.